

مؤتمر فقه السياسة الشرعية ومستجداتها المعاصرة

# نقد الحاكم

بين الشريعة الإسلامية والنظم المعاصرة

كتبه

محمد بن عبد الله الحمادي



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين،،، أما بعد:

فإن الله تعالى أنزل كتابه على نبيه محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليكون للعالمين نذيراً، وضمنه الحُكْمَ، والشرائعَ، والنُّظْمَ، ليخرج به الناس من الظلمات إلى النور، فمن تمسك بهذه الشرائع والنظم، وُفِّقَ لأسباب السعادة في الدارين، وهدى لأسباب الظفر، والقوة، والمملك، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا كُنَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ۖ وَإِذَا لَأَتَيْنَهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا ۖ وَلَهْدَيْنَهُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا ۖ﴾ [النساء: ٦٦-٦٨] وقال جل شأنه: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى ۖ﴾ [طه: ١٢٣].

ومن أعظم الهدى والبيان الذي جاء به كتاب الله وسنة نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ النظم والتشريعات التي تساس بها الشعوب، والأمم، والجماعات، إذ محال أن يذكر الله في كتابه الآداب العامة - كالوضوء، والنظافة، والدخول، والخروج، والتي منفعتها قاصر على الأفراد وحسب - ولا يذكر أحكام الشعوب وسياساتها المصيرية، هذا محال في شرع الله، وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ما بعث الله نبياً إلا كان حقاً عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم، ويحذرهم من شر ما يعلمه لهم»<sup>(١)</sup>.

والحق الذي لا ريب فيه؛ أن كتاب الله تعالى وسنة نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فيهما بيان السياسات الشرعية التي يجب أن تنتهجها الحكومات والشعوب، وآدابها، وبيان عاقبة

(١) مسلم بن الحجاج، (ت ٢٦١هـ)، صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، رقم (١٨٤٤).

المتمسكين بها، وعاقبة المعرضين عنها، بأجل بيان، وأوضح أسلوب، بحيث إذا تأمل المسلم كتاب الله وجد أنه لا يعزب عنه شاردة إلا وقد أصل لها أحسن تأصيل، وفرع لها أعظم تفريع، فلم يبق للمسلم سوى الجد والاجتهاد في البحث عن هذه السياسات ومعرفتها، والتمسك بها، فمن تمسك بها وفق في ملكه ودولته، وسعدت به جماعته ومجتمعه، قال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الزموا السنة تلزمكم الدولة<sup>(١)</sup>.

ومما ينبغي العناية به مسألة «نقد الحاكم في الشريعة الإسلامية»، وبيان أحكامه، وآدابه، وضوابطه، لأن الحاكم تناط به مصالح الأمة العظيمة، فإذا أحسن استعمال النقد للحاكم أثمر ثمرات عظيمة، فيها سعادة الحكومات والشعوب، وإذا استعمل هذا النقد بغير الطريقة الشرعية، كان ضرره أعظم من نفعه، وكان فيه جناية على الشعوب والحكومات، بل وعلى الإسلام أيضاً.

وهذا بحث مختصر فيه بيان حكم نقد الحاكم، وآدابه، وشروطه، وأهله القائمين به، كما وضمت هذا البحث أيضاً المقارنة بين الشريعة الإسلامية ومبادئ النظرية الغربية الليبرالية، فهذه المبادئ الليبرالية وأفكارها وتوجهاتها، هي التي أخذت بها أكثر دول العالم، لا سيما بعد اعتمادها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨م، فصارت مناقشة هذه المبادئ الليبرالية أهم من مناقشة آحاد القوانين الدولية، لأن الليبرالية صارت لهذه القوانين والدساتير الدولية بمثابة الأصل الذي إذا قام صحت هذه القوانين، وإذا هدم الأصل وبان فساده ظهر فساد هذه القوانين المنبثقة عنها.

ومما تجدر الإشارة إليه أن المقصود بهذا البحث؛ هو نقد الحاكم في السياسات والتشريعات العامة التي تهم مصالح الشعوب والجماعات، وليس المقصود منه التظلم

(١) الطبري، محمد بن جرير، (ت ٣١٠هـ)، تاريخ الرسل والملوك، دار التراث، بيروت، ط (٢)، ١٣٨٧م، (٤/٤٤).



من الحاكم في المظالم الخاصة، والتي يطالب فيها المظلوم بحقه من الحاكم الظالم، فالتظلم ومطالبة المظلوم حقه من ظالمه شيء، ونقد سياسات الحكم العامة شيء آخر، فقد يجوز في التظلم ما لا يجوز في نقد السياسات العامة، وقد يشترط في نقد السياسات العامة ما لا يشترط في مطلق التظلم.

والله تعالى أسأله التوفيق والمعونة.

### الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة سابقة بهذا العنوان والمضمون، غير أن هذا الموضوع انتظمته عدة بحوث معاصرة منها:

أولاً- طريقة السلف في نصح السلاطين وذوي الشرف، تأليف: عبد المالك بن أحمد رمضاني، طبعته دار الإمام مسلم، عام ١٤٣٣هـ \_ ٢٠١٢م، وهذا البحث من أفضل ما كتب في هذا الباب، لموافقته أدلة الكتاب والسنة النبوية، مع الاستئارة بفهم السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة الدين، بعبارة رشيقة، وقلم سيال، فيه الغيرة على الدين، والنصيحة للمسلمين.

ثانياً- الاحتساب على الولاية الإدارية، بحث مقدم لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، قسم الدعوة والاحتساب، كتبه الطالب جميل سليم أبو حنانه، وأشرف على الرسالة الدكتور: عبد الله محمد سلقيني، عام ١٤٠٤هـ

ثالثاً- المعارضة في الإسلام بين النظرية والتطبيق، بحث كتبه الدكتور جابر قميحة، وطبعته الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط ١، ١٩٩٨م.

رابعاً- التعبير عن الرأي، ضوابطه، ومجالاته في الشريعة الإسلامية، د. خالد بن عبد الله الشمراني، طبع مركز التأصيل للدراسات والبحوث، المملكة العربية السعودية، جدة، ط ١، ٢٠٠٩م.

خامساً- حرية الرأي في الإسلام والمذاهب السياسية المعاصرة، رسالة لنيل درجة الدكتوراة في الحقوق، مقدمة من الباحث: كامل عبد السميع عبد الفتاح بسيوني عمار، تحت إشراف الدكتور: عبد المجيد محمود مطلوب، والأستاذ الدكتور: محمد مرغني خيري، وقد قدمت الرسالة في جامعة عين شمس، كلية الحقوق سنة ١٩٩٥م.

### خطة البحث:

المقدمة.

الدراسات السابقة.

خطة البحث.

المبحث الأول: النقد؛ تعريفه، وحكمه.

المطلب الأول: تعريف النقد.

المطلب الثاني: حكم نقد الحاكم.

المطلب الثالث: حكم نقد نواب الحاكم.

المبحث الثاني: ضوابط نقد الحاكم في الشريعة الإسلامية، مقارنة بالمدرسة

الليبرالية.

تمهيد

المطلب الأول: نقد الحاكم من حيث أهلية الناقد.

المسألة الأولى: اشتراط الإسلام في المتأهل لنقد الحاكم.

المسألة الثانية: اشتراط العلم في المتأهل لنقد الحاكم.

المسألة الثالثة: اشتراط العدالة في المتأهل لنقد الحاكم.  
المسألة الرابعة: نماذج للمتأهلين لنقد الحاكم « أعضاء المجالس الوطنية، أو البرلمان.

- المطلب الثاني: الوسائل المستخدمة في نقد الحاكم.  
تمهيد.  
المسألة الأولى: حكم الوسائل العلنية في نقد الحاكم.  
المسألة الثانية: أقوال علماء الإسلام.  
المسألة الثالثة: مفسد النقد العلني.  
المسألة الرابعة: مناقشة شبه من أجاز النقد العلني.  
المسألة الخامسة: استعمال الأدب في نقد الحاكم.  
المسألة السادسة: نقد نواب الحاكم ووزرائه عن طريق الوسائل العلنية.  
المسألة السابعة: النقد العلني للحاكم أو نوابه بإذن من الحاكم.  
المطلب الثالث: مراعاة الشريعة للمآلات المترتبة على نقد الحاكم.  
المسألة الأولى: المآلات البعيدة.  
المسألة الثانية: المآلات القريبة.  
المسألة الثالثة: مراعاة المدرسة الليبرالية مآلات حرية التعبير عن الرأي.  
المطلب الرابع: الغاية من نقد الحاكم.  
المطلب الخامس: موضوعات نقد الحاكم.  
الخاتمة.

## المبحث الأول

### النقد: تعريفه، وحكمه

#### المطلب الأول- تعريف النقد:

**النقد لغة:** قال ابن فارس: النون، والقاف، والذال، أصل يدل على إبراز شيء وبروزه، ومنه نقد الدراهم وتمييزها، وذلك بالكشف عن حالها في الجودة، وإخراج الزائف منها، قال ابن منظور: وناقدت فلاناً أي ناقشته في الأمر<sup>(١)</sup>.

**النقد اصطلاحاً:** لم أقف على من عرف النقد اصطلاحاً، لكن معنى النقد مشهور قديماً عند الأدباء، وذلك من خلال نقد القصائد الشعرية، كما اشتهر معنى النقد عند أهل الحديث في نقدهم للرواة، واشتهر أيضاً عند أهل المقالات والطوائف، والمعنى الجامع لتصرفات النقاد: هو النظر في المقالة لبيان عيوبها، وكشف نقائصها، ثم الحكم عليها بمعايير فنّها، وتصنيفها مع غيرها<sup>(٢)</sup>.

ويمكن من خلال ما سبق تعريف نقد الحاكم بأنه: بيان محال الجودة، أو الرديء من سياسة الحاكم، والحكم على هذه السياسة.

#### المطلب الثاني- حكم نقد الحاكم:

تختلف الشرائع في نظرتها للحاكم، ومكانته، ومنزلته، والمقام لا يسع لذكر أنواع الحكم لدى الشعوب البشرية، غير أنها في مجملها لا تخرج عن ثلاثة أنواع؛ فالنوع الأول هو الحكم الإلهي، الذي يحكم الشعوب على أنه الإله المعصوم، والنوع الثاني: الحكم

---

(١) ابن فارس، أحمد بن فارس، ت ٣٩٥هـ، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر، بيروت ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م (٦/٤٦٧). ابن منظور، محمد بن مكرم، ت ٧١١هـ، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط (٣)، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م، (١٤/٢٥٤).

(٢) بليل عبد الكريم، تعريف النقد، موقع شبكة الألوكة، تاريخ الإضافة ١٠/٥/١٤٣٣هـ-٢/٤/٢٠١٢م،

<http://www.alukah.net/Social/0/39819/>

البشري المجرد عن أي توجيه سوى ما دل عليه العقل البشري، والنوع الثالث: الذي يحكم الشعوب بتوجيه إلهي، واجتهاد بشري في تنفيذ التوجيهات الإلهية، فالحاكم ليس هو الإله الذي تصدر عنه التشريعات والتوجيهات، بل هو مجتهد في تنفيذ الأحكام الإلهية، كما أنه في ذات الوقت ليس مستبدا في التصرف بناء على أفكاره العقلية المجردة فقط، بل يستصحب التوجيهات الإلهية في إدارة الشعوب وحكمها.

وبناء على اختلاف الشعوب البشرية في نظرتها للحاكم، فقد اختلفت الطوائف في حكم نقد الحاكم:

**القول الأول:** المنع من نقد الحاكم، وهو قول أرباب الحكم الإلهي، ممن يرى في تشريعاته القدسية، وهو مذهب فرعون الذي قال لقومه: ﴿مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾ [غافر: ٢٩] وهو قول الغلاة من مقلدي المذاهب في حق متبوعيهم، فالمتعصبة منهم لا يجوزون الخروج عن قول الإمام، كما أنه قول الرافضة في حق أئمتهم، فائمتهم معصومون عن الخطأ.

**القول الثاني:** جواز نقد الحاكم، وهو القول الذي تدل عليه الشريعة الإسلامية، وتبناه الكثير من النظريات المعاصرة، ويستدل على ذلك حملة الشريعة الإسلامية بأدلة، منها:

**أولاً- من القرآن:**

قول الله تعالى في مدح هذه الأمة: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠] ووجه الاستدلال: أن الأمة هذه نالت الخيرية باتصافها بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذا عام شامل لكل أحد، حاكماً كان أو محكوماً.

### ثانياً- من السنة:

حديث النبي ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان»<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً- من المعقول:

١- أن الحاكم من جنس البشر، وهو بهذا ليس معصوماً، بل يعتريه السهو، والخطأ، ومجانبة الصواب، وكل ما كان خطأ فهو بحاجة إلى تصحيح، ولا سيما الحاكم لأن أثره متعدد إلى غيره.

٢- أن اعتقاد خطأ الحاكم، هو حرية إنسانية، كفلها النظام العالمي لحقوق الإنسان، فالإنسان حر في اعتناق الأفكار، وكذلك هو حر في التعبير عن قناعاته، جاء في المادة رقم ١٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: لكل شخص الحق في حرية التفكير، والضمير، والدين. وفي المادة رقم ١٩: لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق، حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء، والأفكار، وتلقيها، وإذاعتها، بأي وسيلة كانت دون تقييد بالحدود الجغرافية<sup>(٢)</sup>.

### المطلب الثالث- حكم نقد نواب الحاكم:

ما من شك أن الحاكم لا يمكنه مزاولة أعمال الدولة بمفرده، ولذا فلا بد له من أعوان، ونواب يقومون بما يجب على الحاكم القيام به في مختلف أقاليم البلاد، وإذا كنا قد أوجبنا على الرعية القيام بواجب نقد الحاكم ونصيحته وتوجيهه للخير، وتكميله من

(١) أخرجه مسلم في الصحيح رقم (٤٩) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) مختارات من أدوات حقوق الإنسان الدولية، وببلوغرافيا للبحث في القانون الدولي لحقوق الإنسان، لعدة من الباحثين، ترجمة: فؤاد سروجي، مكتبة الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط(١)، ٢٠٠٧م. ص(٤٧).

النواقص، فإن ذلك أيضًا وارد في نواب الحاكم، فواجب على المسلم القيام بهذا الواجب للأدلة التالية:

أولاً- قول الله تعالى: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾.

وجه الاستدلال: أن الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قد أمر الله تعالى به من دون بيان لجنس المأمور، فدل على إطلاق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعدم تقييده بحاكم دون حاكم.

ثانيًا- قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الدين النصيحة، قلنا لمن يا رسول الله؟ فقال: لله، ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم.

وجه الاستدلال: أن قوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أئمة المسلمين، مضاف يدل على العموم، فكل إمام للمسلمين تجب له النصيحة والنقد، ولا يجوز تخصيص إمام دون إمام.



## المبحث الثاني ضوابط نقد الحاكم في الشريعة الإسلامية، مقارنة بالمد رسة الليبرالية

مَهْدِي

نجد توافقاً بين الشريعة الإسلامية والنظم المعاصرة في مشروعية نقد الحاكم، غير أن أصول هذه المشروعية اختلفت فيما بين الشريعة الإسلامية والنظم المعاصرة، مما ترتب عليه أيضاً اختلاف في وسائل وضوابط نقد الحاكم، فالمدرسة الليبرالية التي تبنت مبادئها الكثير من النظم المعاصرة جعلت نقد الحاكم حقاً من الحقوق البشرية الإنسانية، بينما جعلت الشريعة الإسلامية نقد الحاكم حقاً من حقوق الله تعالى على عباده، كي يقوموا بعملية التصحيح للتصرفات الخاطئة التي تصدر من الحاكم.

وتعريف الحق في النظم الغربية؛ هو: استئثار بقيمة معنوية، يمنحه القانون لشخص ويحميه<sup>(١)</sup>، وقيل: هو مركز قانوني يخول من ينفرد به أن يستأثر بمصلحة ما<sup>(٢)</sup>. وأما في الشريعة الإسلامية؛ فقد تنوعت عبارات فقهاء المسلمين، ولعل من أضبط هذه التعريفات ما ذكره بعض المعاصرين، وهو؛ الحق: ما ثبت في الشرع للإنسان، أو لله تعالى على الغير<sup>(٣)</sup>، وقد قسم الفقهاء المسلمون الحق إلى أنواع عدة بحسب اعتبارات متنوعة، غير أن المهم في هذا المقام أن يقال: إن الحق في الشريعة الإسلامية لا يخلو من أحد أمرين:

---

(١) الدريني، الحق ومدى سلطة الدولة في تقييده ص(٥٧)، بواسطة: غرابية، رحيل، الحقوق والحريات السياسية في الشريعة الإسلامية، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط(١)، ٢٠١٢م ص(٢٢).  
(٢) غرابية، الحقوق والحريات السياسية في الشريعة الإسلامية ص(٢٢).  
(٣) الشهراني، حسين بن معلوي، حقوق الاختراع والتأليف في الفقه الإسلامي، دار طيبة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط(١)، ٢٠٠٤م، ص(٢٢).



إما حق يملك الفرد إسقاطه، وهو المعبر عنه بحق الإنسان، والنوع الثاني: لا يملك الفرد إسقاطه، وهو المعبر عنه بحق الله تعالى<sup>(١)</sup>.

**فالنوع الأول-** هي الحقوق التي تقبل الإسقاط، وهي حقوق العباد بعضهم على بعض، كالقصاص، والحقوق المالية، فهذا النوع من الحقوق يملك العباد إسقاطه والتنازل عنه، كما قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأَتْبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: ١٧٨] وقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «من قتل له قتيل فهو بخير النظرين؛ إما أن يودي، أو يقاد»<sup>(٢)</sup>.

**وأما النوع الثاني-** وهي الحقوق التي لا تقبل الإسقاط، وهي حقوق الله تعالى؛ الواجبة لله تعالى على عباده، وليس لأحد تعطيلها أو إسقاطها، وفي إقامتها وتشريعها مصالح للعباد، كتحریم عبادة غير الله صيانة للأديان، وكتحریم القتل صيانة للأنفس، وكتحریم الزنا صيانة للأعراض، وكتحریم الخمر صوناً للعقول، وكتحریم الربا صوناً للأموال، فلا يجوز الإقدام على الربا ولو تراضى به المتعاقدان، ولا يجوز انتهاك العرض ولو كان عن تراض، ولا يجوز القتل ولو أذن بذلك المقتول، لأن هذه الحقوق ثابتة لحق الله تعالى، ونقد الحاكم في الشريعة الإسلامية من هذا الباب، فهو حق لله تعالى وليس حقاً محضاً للعباد، لما يلي:

(١) قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: والحقوق نوعان: حق الله، وحق الآدمي؛ فحق الله لا مدخل للصلح فيه كالحدود، والزكوات، والكفارات، ونحوها، وإنما الصلح بين العبد وبين ربه في إقامتها لا في إهمالها، ولهذا لا يقبل بالحدود، وإذا بلغت السلطان فلعن الله الشافع والمشفع. وأما حقوق الآدميين فهي التي تقبل الصلح والإسقاط والمعاوضة عليها. ابن القيم، محمد بن أبي بكر، ت ٧٥١هـ - إعلام الموقعين، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الدمام، ط (١)، ١٤٢٣هـ، (٢/ ٢٠٢)، وينظر: القرافي، أحمد بن إدريس، ت ٦٨٤هـ، الفروق، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (١)، ٢٠٠٣م، (١/ ٣٢٥).

(٢) البخاري، محمد بن إسماعيل، ت ٢٥٦هـ، صحيح البخاري، دار طوق النجاة، بيروت، ط (١)، ١٤٢٢هـ، الحديث رقم (٢٤٣٤).

أولاً- أن نقد الحاكم، إما أمر بمعروف أو نهي عن منكر، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من حقوق الله تعالى التي أوجبها على عباده، والقيام به شعيرة لا يحق لأحد إسقاطها، أو المعاوضة عنها، فهي لا تقبل الإسقاط أبداً، قال الله تعالى: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

ثانياً- ما ورد من ذم الشريعة للتارك لهذه الشعيرة، كقول الله تعالى في ذم بني إسرائيل: ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [٧٩] تَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ ﴿[المائدة: ٧٩-٨٠].

وإذا تقرر أن نقد الحاكم من الواجبات الدينية، وليس من الحقوق البشرية، فإن الخلاف فيما بين الشريعة الإسلامية والمدرسة الليبرالية يدور حول الخلاف في الباعث على النقد، هل هو الحق البشري، أو هو الحق الإلهي، ثم فيما يترتب على هذا الخلاف من تفرعات ومسائل، وفيما يلي مباحث في ضوابط نقد الحاكم في الشريعة الإسلامية، ومقارنتها بالمدرسة الليبرالية، يظهر فيها أثر الباعث على نقد الحاكم.

### المطلب الأول- نقد الحاكم من حيث أهلية الناقد:

حينما جعلت النظرية الليبرالية نقد الحاكم حقاً من الحقوق البشرية، فإنها أباحت انتقاد الحاكم لجميع فئات البشر وأجناسهم، مهما كانت منزلتهم العلمية، ومهما كانت قواهم العقلية، ومهما كانت أخلاقهم، وسواء أكان شريفاً أو ضيعاً، وسواء كان مسلماً أو كافراً، فلكل من هؤلاء أن يعبروا عن آرائهم، ولكل من هؤلاء أن ينتقدوا الحاكم وغير الحاكم على حد سواء، أما الشريعة الإسلامية فإنها لم تجعل هذا الواجب منوطاً بجميع المكلفين، بل جعلت هذا الواجب منوطاً برجال معينين، هم الذين يجب عليهم

القيام بهذا الواجب، وقد ذكر فقهاء الشريعة أن القائم بأمر الحسبة لا بد أن يتصف بصفات، منها ما هو متفق عليه، ومنها ما هو مختلف فيه، وسوف نذكر منها ما دل عليه الدليل مما يتعلق بشأن انتقاد الحاكم.

### المسألة الأولى- اشتراط الإسلام في المتأهل لنقد الحاكم:

وإنما اشترط هذا الشرط عند الفقهاء لأن الحسبة نوع ولاية، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١] ثم الكافر غير مؤتمن فيما يأمر به، إذ قد يأمر بما يصادم الشريعة، فممنوع من نقد الحاكم والاحتساب عليه، قال ابن الجوزي: الكافر ممنوع من إنكار المنكر لما فيه من السلطنة والعز<sup>(١)</sup>. وقال أيضًا: لا يخفى وجه اشتراط الإسلام، لأن هذا نصرة الدين، فكيف يكون من أهلها من هو جاحد لأصل الدين<sup>(٢)</sup>، أما النظرية الليبرالية فإنها ترى خلاف هذا، إذ تعتبر النقد حقًا لجميع البشر، ولا تحيز التفريق بين البشر بحسب أديانهم أو معتقداتهم<sup>(٣)</sup>.

وأصل الخلاف أن نقد الحاكم في الدولة الإسلامية وسيلة لإقامة دين الله تعالى، الذي كفل فيه مصالح البشرية، فمهما بحث المفكرون والمبدعون من النظم والقوانين والتوجيهات والتشريعات فلن يجدوا أحكم، ولا أعدل، ولا أكثر تحقيقًا لمصالح البشرية من الشريعة الإسلامية، فما على الناقد والناصح سوى تذكير الحاكم بما دلت عليه الشريعة

(١) ابن مفلح، عبد الله بن محمد، ت ٧٦٣هـ، الآداب الشرعية، مؤسسة الرسالة، ط (٣)، ١٩٩٧م، (٢٢٣).

(٢) ابن داود الحنبلي، عبد الرحمن بن أبي بكر، ت ٨٥٦، الكنز الأكبر من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٩٩٦م. ص (١٧٧).

(٣) جاء في المادة الثانية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: « لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي، أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني، أو الاجتماعي، أو الثروة، أو الميلاد، أو أي وضع آخر دون أية تفرقة بين الرجال والنساء » مختارات من أدوات حقوق الإنسان الدولية، وبلوغرافيا للبحث في القانون الدولي لحقوق الإنسان، لعدة من الباحثين، ترجمة: فؤاد سروجي، مكتبة الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط (١)، ٢٠٠٧م.

الإسلامية، أما المدرسة الليبرالية فإنها لا تقيم للدين وزناً، بل هي إلحادية، ترى في الدين محاربة للفكر البشري، كما أنها ترى في الدين نقصاً وتعارضاً مع التطور والحضارة، ولذا فعملية التصحيح لا يجب أن تخضع لدين أو شريعة، وهذا صحيح إذا كانت الديانة الموجودة محرقة، فإنها حينئذ لا تفني بمصالح العباد، كما هو شأن الديانة المسيحية التي جاءت على أنقاضها المدارس التنويرية، فالعلمانية ثارت على الكنيسة لأنها وجدت فيها ما يصادم العقول والفطر السليمة، أما في وجود الدين الإسلامي الصحيح الخالي من التحريف والتبديل، والذي يفي تماماً بمصالح الشعوب، فإن تنحية الدين الإسلامي فيه ظلم للنفس البشرية، وحرمان للعقل البشري أيضاً، وتسلب للجهل والهوى على العقل الصحيح والمنطق المستقيم.

#### المسألة الثانية- اشتراط العلم في المتأهل لنقد الحاكم:

العلم من الشروط اللازمة لمن يتصدى لمهمة نقد الحاكم وتوجيهه، وتذكيره، وقد اشترط الفقهاء شرط العلم في عمل الحسبة، وإذا كان شرطاً في الحسبة على آحاد الناس، فهو شرط في الحسبة على الحاكم من باب أولى. وقد دل على هذا الشرط قول الله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ [يوسف: ١٠٨] والبصيرة التي لا بد من توفرها في من يتصدى لنقد الحاكم تكون بوجود ثلاثة أنواع من المعارف<sup>(١)</sup>:

أولاً- أن يكون عالماً بالحكم الشرعي فيما ينتقد فيه، لأن المقصود من النقد هو تطبيق شرع الله، وإقامة أحكامه، ودينه، وليس مطلق النقد الذي قد يكون موافقاً وقد يكون معارضاً لشرع الله تعالى، فلا يصلح أن يكون الناقد جاهلاً بعمق عقيدة أهل الإسلام الصحيحة، أو لا يدري ما أوجب الله على عباده<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: ابن عثيمين، محمد بن صالح، ت ١٤٢١هـ، الصيد الثمين في رسائل ابن عثيمين، دار الثقة، مكة المكرمة، ط (١)، ١٤١٢هـ، ص (١٢).

(٢) قال ابن القيم: وإذا كانت الدعوة إلى الله أشرف مقامات العبد وأجلها وأفضلها، فهي لا تحصل إلا بالعلم الذي يدعو به وإليه، بل لا بد في كمال الدعوة من البلوغ في العلم إلى حد أقصى ما يصلي إليه السعي. =

وإذا كان العلم بالشريعة شرطاً في المتعرض لنقد سياسة الحكام، فما هي درجة العلم الذي لا بد من توفره؟ لقد قرر الفقهاء رَحِمَهُمُ اللَّهُ أن العلم نوعان: النوع الأول: يعرفه كل أحد، كالواجبات الظاهرة، والمحرمات المشهورة، فكل المسلمين علماء بهذه الأمور، النوع الثاني: ما كان من دقائق الأفعال والأقوال، ومما يتعلق بالاجتهاد، والبحث والنظر في المصالح والمفاسد، وعواقب الأمور ومآلاتها، فنقد هذه السياسات ليست كلاً مباحاً لكل أحد، بل ذلك إلى العلماء خاصة، وليس لأحد الناس الخوض فيها<sup>(١)</sup>، قال ابن عبد القوي، الحنبلي في منظومة الآداب:

وبالعلماء يختص ما اختص علمه بهم وبمن يستنصرون به قد

قال الحجاوي في شرح المنظومة: وجملته أن ما اختص علمه بالعلماء اختص إنكاره بهم، وبمن يستنصرون به، ويستعينون به، ويأمرونه من ولاية الأمور والعوام<sup>(٢)</sup>، وقال سفيان الثوري رَحِمَهُ اللَّهُ: لا يأمر السلطان بالمعروف إلا رجل؛ عالم بما يأمر، عالم بما ينهى<sup>(٣)</sup>.

قلت: وأحكام السياسة الشرعية قائمة على تنزيل النصوص الشرعية على الوقائع والأحداث المتنوعة والمختلفة، وما يجوز للضرورة والحاجة، وما يفعل لدرء المفسدة، وما

---

= ابن القيم، محمد بن أبي بكر، ت ٧٥١هـ، دار ابن عفان، المملكة العربية السعودية، الخبر، ط (١)، ١٩٩٦م، مفتاح دار السعادة، (١/ ١٥٤).

(١) الجيلاني، عبد القادر الجيلاني، الغنية لطالبي طريق الحق والدين، دار الخير، بيروت، ط (١)، ٢٠٠٥، ص (٦٨)، وينظر: النووي، محيي الدين يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط (٢)، ١٣٩٢م، (٢/ ٢٣)، ابن القيم، مفتاح دار السعادة (١/ ٤٧٦).

(٢) الحجاوي، موسى بن أحمد، ت ٩٦٨هـ، شرح منظومة الآداب، دار النوادر، سوريا، دمشق، ط (١)، ٢٠٠٧، ص (١٤١).

(٣) أبو نعيم، أحمد بن عبد الله، ت ٤٣٠هـ، حلية الأولياء، دار الكتاب العربي، بيروت (٦/ ٣٧٩)، وإسناده حسن.

يجوز أن يخاطب به الحاكم وما لا يجوز، وما يجوز تبليغه وما لا يجوز، وكل هذا يحتاج إلى فقيه عارف بمآلات الأمور، عالم بأسباب الصلاح. وهذا لا بد فيه من اجتهاد وعلم.

ثانياً- أن يكون على معرفة بحال الحاكم المنتقد قبل أن يقبل على النقد والخطاب، إذ ليس المقصود مجرد النقد، وإنما المقصود إيصال العلم والحض عليه، وحصوله وتحقيقه، والدخول عليه بأمثل أسلوب وأحسن خطاب، وقد دل على هذا حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ مَعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ، فَوَطَأَ وَمَهَّدَ لَهُ قَائِلًا: «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ، فَلْيَكُنْ أَوَّلُ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ شَهَادَةً أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ»<sup>(١)</sup>، قال الحافظ ابن حجر: قوله: «ستأتي قوماً أهل كتاب» هي كالتوطئة للوصية، لتستجمع همته عليها، لكون أهل الكتاب أهل علم في الجملة، فلا تكون العناية في مخاطبتهم، كمخاطبة الجهال من عبدة الأوثان<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً- أن يكون على علم بكيفية نقد الحاكم، فإن الناس يتفاوتون في الكلام، فمنهم من يصلحه الرفق، ومنهم من يفسده، ومنهم من يفسده ذكر أخبار الترغيب دون الترهيب، ومنهم خلاف ذلك، ومنهم من إذا سمع بالرخصة جعل يتتبعها وأشكالها فيفسد عليه دينه، ومنهم من يبحث عن التغليظ كي يغلظ على عباد الله كما حصل مع أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مع الحجاج، فقد قال الحجاج لأنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: حدثني بأشد عقوبة عاقب بها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فحدثه أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بحديث العرنين، وأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قطع أيديهم وأرجلهم، وسمر أعينهم، فقام الحجاج على المنبر، فقال حدثنا أنس فذكر الحديث<sup>(٣)</sup>، وقال: قطع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الأيدي، والأرجل، وسمل الأعين

(١) أخرجه البخاري رقم (١٤٩٦).

(٢) ابن حجر، أحمد بن علي، ت ٨٥٢هـ، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩م، (٣/٣٥٨).

(٣) أخرجه البخاري (٥٦٨٥).



في معصية الله، أفلا نفعل نحن ذلك في معصية الله. فبلغ ذلك الحسن، فقال وددت أنه لم يحدثه، وفي بعض طرق الحديث أن أنسًا قال: ما ندمت على شيء ما ندمت على حديث حدثت به الحجاج فذكره. قال الحافظ: وإنما ندم أنس على ذلك لأن الحجاج كان مسرفاً في العقوبة، وكان يتعلق بأدنى شبهة<sup>(١)</sup>.

قال بعضهم: وإنما يدرك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالعلم، لأن العلم يرشد إلى مواضع بذل المعروف، والفرق بينه وبين المنكر، وترتيبه في وضعه مواضعه، فلا يضع الغضب موضع الحلم، وعكسه، ولا العجلة موضع الأناة والتؤدة، وعكسه، بل يعرف مواقع الخير والشر، ومراتبها، وموضع كل خلق بابن آدم يضعه، وأين يحسن استعماله، فالعلم أكبر العون على نيل كل مطلوب من خير الدنيا والآخرة، والأمر الناهي بغير علم، مسدودة عليه سبيل الهدى والفلاح، مغلقة عنه أبوابها، لأن العلم هو الركن الأعظم والسنن الأقوم<sup>(٢)</sup>.

#### المسألة الثالثة- اشتراط العدالة في المتأهل لنقد الحاكم:

ومن أهم الشروط الواجب توافرها فيمن يتصدى لنقد الحاكم أن يكون عدلاً في نفسه، قال سفيان الثوري رَحِمَهُ اللهُ: لا يأمر السلطانَ بالمعروف إلا رجلاً... عدل فيما يأمر، عدل فيما ينهى<sup>(٣)</sup>، وقد اشترط العدالة بعض الفقهاء في مطلق الحسبة، وردّها الغزالي قائلاً: فقد اعتبرها قوم وقالوا ليس للفاسق أن يحتسب وربما استدلوا فيه بالنكير الوارد على من يأمر بما لا يفعله، ثم قال: وكل ما ذكره خيالات وإنما الحق أن للفاسق أن

(١) ابن حجر، فتح الباري (١٠ / ١٤٢).

(٢) ابن داود، الكنز الأكبر، ص (٣١٦).

(٣) أبو نعيم، أحمد بن عبد الله، ت ٤٣٠ هـ، حلية الأولياء، دار الكتاب العربي، بيروت (٦ / ٣٧٩)، وإسناده حسن.

يحتسب<sup>١</sup>، وأصاب الغزالي في عموم الاحتساب، لكن يقال هاهنا: إن مقام الاحتساب على عامة الناس ليس كمقام الاحتساب على أمراء المسلمين وحكامهم، وذلك للفارق الكبير بين عامة الناس والأمراء والحكام، فليس كل ما صلح في حق عامة الناس يصلح في حق الأمراء والحكام، بل للأمراء والحكام وذوي الهيئات أحكام تخصهم دون عامة الناس، ولأجل ذا فرّق الغزالي نفسه في طريقة الاحتساب بين الأمراء وعامة الناس، فمنع من التعنيف في حق الأمراء وأجازه في حق الغير، وإذا جاز التفريق في الوسيلة لم يبعد التفريق في القائم عليها.

ومما يدل على اشتراط أن يباشر النقد للحاكم العدول غير المتهمين:

أولاً- أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال عن الرويضة؛ هو: الرجل التافة يتكلم في أمر العامة<sup>(٢)</sup>، وسئل عن الساعة؟ فقال: إذا ضيعت الأمانة، قيل وما إضاعتها؟ قال: إذا وسد الأمر إلى غير أهله<sup>(٣)</sup>. ومعنى الحديث أن النظر في أمور الأمة العامة ومصالحها ليس كلا مباحا لكل أحد، لأن الشارع جعل لأمر الناس العامة أهلا بقوله «غير أهله»، وأقل هذه الأهلية هي الأمانة، قال ابن بطال: معناه أن الأئمة قد ائتمنهم الله على عبادته، فينبغي لهم تولية أهل الدين والأمانة للنظر في أمر الأمة، فإذا قلدوا غير أهل الدين، واستعملوا من يعينهم على الجور والظلم، فقد ضيعوا الأمانة التي فرض الله عليهم<sup>(٤)</sup>.

ثانياً- أن الحاكم لا يجوز له شرعا أن يستعمل على المسلمين من يغشه، أو يغش عامة المسلمين، وإذا كان هذا واجبا على الحاكم فهو كذلك واجب على العامة؛ فيجب عليهم أن لا يرتضوا أن يتحدث باسمهم غير العدل، وغير المؤتمن في دينه.

(١) الغزالي، محمد بن محمد، ت ٥٠٥ هـ، إحياء علوم الدين، دار المعرفة، بيروت (٢/ ٣١٢).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٤٠٣٦)، وصححه الألباني.

(٣) أخرجه البخاري في الصحيح (٥٩).

(٤) ابن بطال، علي بن خلف، ت ٤٤٩ هـ، شرح صحيح البخاري، مكتبة الرشد، الرياض، ط (٢)، ١٤٢٣ هـ، (١/ ١٣٨).



ثالثًا- أن غير العدل متهم في تصرفاته، فيمنع من الدخول في مصالح الناس العامة، فالتهمة لها أثر فيما يدخله ويياشره من أعمال، ولذا لا تجوز شهادة الظنّين، ولا شهادة الابن لأبيه، ولا شهادة الأب لابنه<sup>(١)</sup>.

رابعًا- أن دخول غير ذوي العدالة في هذا المقام خطر ومغامرة على استقرار الحكم، واستتباب النظام، وما كان من ذلك فيمنع منه.

خامسًا- أن في قيام غير ذوي العدالة بهذا المقام إضعاف للدولة، قال القاضي عبد الوهاب المالكي:

(١) الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط دار السلاسل، الكويت، ط(٢)، (٩٠ / ١٤). وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: وأما المنع والاحتراز فيكون مع التهمة، كما منع عمر بن الخطاب رَحِمَهُ اللهُ أَنْ يَجْتَمَعَ الصَّبِيَّانِ بَمَنْ كَانَ يَتَّهِمُ بِالْفَاحِشَةِ، وهذا مثل الاحتراز عن قبول شهادة المتهم بالكذب، واثنان المتهم بالخيانة، ومعاملة المتهم بالمطل. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم، ت ٧٢٨هـ، الحسبة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(١)، ص(٤٤).

وقال رَحِمَهُ اللهُ في النصيرية: وأما استخدام مثل هؤلاء في تغور المسلمين أو حصونهم أو جندهم فإنه من الكبائر، وهو بمنزلة من يستخدم الذئاب لرعي الغنم، فإنهم من أغش الناس للمسلمين ولولاة أمرهم، وهم أحرص الناس على فساد المملكة والدولة، وهم شر من المخامر الذي يكون في العسكر... والواجب على ولادة الأمور قطعهم من دواوين المقاتلة، فلا يتركون في ثغور ولا في غير ثغر، فإن ضررهم في الثغر أشد، وأن يستخدم بدلهم من من يحتاج إلى استخدامه من الرجال المأمونين على دين الإسلام، وعلى النصيح لله ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم، بل إذا كان ولي الأمر لا يستخدم من يغشه وإن كان مسلماً، فكيف بمن يغش المسلمين كلهم!

وإذا أظهروا التوبة... فالطريق في ذلك أن يحتاط في أمرهم، فلا يتركون مجتمعين، ولا يمكنون من حمل السلاح، ولا أن يكونوا من المقاتلة.. فإن أبا بكر رَحِمَهُ اللهُ وسائر الصحابة لما ظهروا على أهل الردة وجأؤوا إليه قال لهم الصديق: اختاروا إما الحرب المجلية وإما السلم المخزية؟ قالوا: يا خليفة رسول الله، هذه الحرب المجلية قد عرفناها فما السلم المخزية؟ قال:... وتنزع منكم الحلقة والسلاح، وتمنعون من ركوب الخيل...

قال شيخ الإسلام: فهذا الذي فعله الصحابة بأولئك المرتدين بعد عودهم إلى الإسلام يفعل بمن أظهر الإسلام والتهمة ظاهرة فيه، فيمنع أن يكون من أخل الخيل والسلاح، والدرع التي تلبسها المقاتلة، ولا يترك في الجند من يكون يهودياً ولا نصرانياً.... مجموع الفتاوى، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (١٥٥ / ٣٥).

متى تصل العطاش إلى ارتواء      إذا استقت البحار من الركايا؟  
ومن يثني الأصاغر عن مراد      وقد جلس الأكابر في الزوايا؟  
وإن ترفع الوضعاء يوماً      على الرفعاء من إحدى البلايا  
إذا استوت الأسافل والأعالي      فقد طابت منادمة المنايا<sup>(١)</sup>

وسئل بزرجمهر: ما بال ملك بني ساسان صار إلى ما صار إليه بعدما كان فيه من قوة السلطان وشدة الأركان؟ فقال: ذلك لأنهم قلدوا كبار الأعمال صغار الرجال، وعن هذا قالت الحكماء: موت ألف من العلية أقل ضرراً من ارتفاع واحد من السفلة، وفي الأمثال: زوال الدول باصطناع السفلى، وقال الشافعي رَحِمَهُ اللهُ: أظلم الناس لنفسه اللئيم، إذا ارتفع جفا أقاربه وأنكر معارفه، واستخف بالأشراف وتكبر على ذوي الفضل، وسئل بعض الملوك بعد زوال ملكه: ما الذي سلبك ملكك؟ قال: بإعطائنا من بطر وضعف، ورفع عمل اليوم إلى الغد<sup>(٢)</sup>.

وإذا كنا قد اشترطنا العدالة في هذا المقام، فليس المقصود به تمامها، وإنما المقصود أقل أنواع العدالة بحيث لا يكون متهماً في دينه، أو غير مؤتمن على استقرار الحكم، ونظام الدولة.

المسألة الرابعة- نماذج للمتأهلين لنقد الحاكم «أعضاء المجالس الوطنية،

أو البرلمان»:

المتأهلون لنقد الحاكم هم أفراد يفرزهم المجتمع بشكل طبيعي، بناء على ثقة المجتمع في هؤلاء الأفراد، واكتسابهم احترام المجتمع، وقد يكون لهذه الثقة عوامل متعددة؛ قد يكون منها القوة المالية، وقد يكون منها القوة العصبية والقبلية، وقد يكون منها القوة

(١) ابن فرحون، إبراهيم بن علي، ت ٧٩٩م، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، دار التراث، القاهرة (٢/ ٢٨).

(٢) الطرطوشي، محمد بن الوليد، ت ٥٢٠هـ، سراج الملوك، مصر، ١٨٧٢م، ص (٥٥).

العلمية والأخلاقية، فهذه العوامل كلها تكسب الفرد سلطاناً وقوة، وتكسبه أيضاً رفعة ومكانة في المجتمع، تؤهله ليكون من ذوي الإدراك والمعرفة بالسياسة والملك، وما به صلاح المجتمع، فإذا صدر النقد من أمثال هؤلاء، وكانوا عدولاً غير متهمين على الملك والحكم، فإن الغالب في نقدهم أن يكون له أثر وفائدة وصلاح، وأن يكون موافقاً للصواب. ولذا فإن مشاورة الخليفة الراشد عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم تكن عامة الناس، وإنما كان القراء والفقهاء والعلماء. وعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين استشار في الفتنة، إنما استشار قادة الأقاليم والعقلاء.

وهؤلاء هم الذين ينبغي أن يكونوا أعضاء في المجالس الوطنية، وعلى الدولة أن تنظم عملية دخول هؤلاء الأعضاء لهذه المجالس الوطنية بحيث لا يدخل هذه المجالس إلا المتأهلون لها، أما أن يكون الدخول لهذه المجالس الوطنية بناء على مجرد الانتخاب والترشيح العام فهذا نوع من الجنون السياسي، الذي يؤدي إلى أن يصير هذا المجلس عامل إعاقة لعمل المؤسسة الحكومية، وليس عامل عون ومساعدة وتوجيه وإصلاح، وتأبى المدرسة الديمقراطية والليبرالية هذا المبدأ، بل تجعل حق النقد لكل فرد، وهذا عين الجنون العقلي، لأن رأي العاقل ليس كرأي المجنون، ورأي العالم الخبير المتخصص يعد بألف رأي من عامة الناس، وليس هذا موطن بحث ومناقشة لفساد هذا الرأي.

فأعضاء المجالس الوطنية والنيابية لا شك أنهم من المتأهلين لنقد الحاكم وتوجيه سياساته، بل هم أعوان للحاكم في تسيير شؤون الدولة، وتبصيره بمواطن الخلل والنقص في الإدارة.

وإذا كان المجتمع قد أفرز هؤلاء الرجال ليكونوا في هذه المواقع من المسؤولية، والمشاركة في الأعمال الرقابية والتوجيهية، فإن مصادقة الحاكم على وجود هؤلاء الرجال في هذا الموقع، وتبنيه مشروعية أعمالهم يجعل العبا الملقى عليهم أكبر وأكبر، فهم مطالبون

من قبل الحاكم في تصحيح السياسات الخاطئة، ومطالبون من قبل من ينوبون عنهم ويمثلونهم من عامة المجتمع أن يقوموا بواجبهم، فاجتمع عليهم حق الحاكم، وحق الرعية، بعد حق الله تعالى لهم بالقيام بواجب النصيحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

لكن الذي يجب على هؤلاء أن يكون نقدهم بما لا يتعارض مع الضوابط الشرعية، وأن يكون قصدهم في ذلك تحقيق المصلحة العامة، وليست المصلحة الحزبية، أو الشخصية.

### المطلب الثاني- الوسائل المستخدمة في نقد الحاكم:

تمهيد:

تعدد الوسائل التي ينتقد بها الحاكم، ولكنها مع تنوعها لا تخرج عن أحد نوعين؛ النوع الأول: الوسائل العلنية غير المباشرة<sup>(١)</sup>، والنوع الثاني: الوسائل المباشرة غير العلنية.

أما النوع الأول- فهي الوسائل العلنية، وهي وسائل علنية في نقد الحاكم، ولها صور وأشكال متنوعة، فمنها: المظاهرات، ومنها الكتابة في الصحف والجرائد، ووسائل التواصل الاجتماعي، ومنها الاعتصامات، ومنها العصيان المدني، ومنها الثورة على الحاكم، ومنها كتابة العرائض وتوقيعها، وأظهر أوصاف هذه الوسائل أمران اثنان: الأول- أنها لا تعتمد على المواجهة الفردية، وإنما شأنها شأن المعارضة الجماعية.

الثاني- أنها تعتمد على مبدأ المغالبة للحاكم، وقصره على قبول المطالب

الإصلاحية.

---

(١) المقصود بكونها غير مباشرة أنها لا تكون في حضرة الحاكم يباشر سماعها، فهي موجهة للحاكم عن طريق وسائط مختلفة.

وهذه الوسائل بما تضمنته من أوصاف تقرها المدرسة الليبرالية، ومن تأثر بها من الحركات الإسلامية المعاصرة.

**النوع الثاني من الوسائل: الوسائل المباشرة<sup>(١)</sup> غير العلنية.**

ويدخل في هذا الصنف أنواع عدة من الوسائل:

**الوسيلة الأولى-** مقابلة الرؤساء والحكام، وإبداء وجهة النظر، فإذا أمكن مقابلة الرؤساء والحكام فهذا هو أفضل الوسائل، وإن لم يمكن فإنه يقابل نواب الحاكم وممثليه، وهم قائمون مقام الحاكم.

**الوسيلة الثانية-** كتابة الرسائل وإيصالها إلى مكاتب الرؤساء والحكام.

**الوسيلة الثالثة-** التواصل مع أعضاء المجالس الوطنية والبرلمانية، للقيام بدورهم في إيصال الصوت والرأي إلى الحاكم.

**الوسيلة الرابعة-** التواصل مع رجالات المجتمع من أهل الحل والعقد للقيام بدورهم في إيصال الكلمة والصوت إلى الرأي والحاكم.

وهذا النوع من الوسائل هو الذي دلت عليه نصوص الشريعة الإسلامية، وهو المعهود من تصرفات الشارع في حل المشكلات، وأظهر أوصافه أمران اثنان:  
**الوصف الأول-** السرية في معالجة المشكلات، والتقليل عدد المساهمين في حل المشكلة.

أما السرية في معالجة المشكلات، فإنه مبدأ عند جميع بني البشر، بل صارت السرية قاعدة من قواعد علم الإرشاد المهني الأكاديمي في علاج أي مشكلة، فالمشكلات كلما كانت طي الكتمان أمكن علاجها والسيطرة عليها، وإذا خرجت إلى العلن صعب خطمها

---

(١) المقصود بالمباشرة: أي التي يباشر الحاكم سماعها بنفسه وفي حضرته من دون وسائط، كالمشافهة، والمراسلة.

وزمها، بل إن العفن في حل المشكلات دائما يكون قرين الفشل، وأما السر فإنه دائما يكون قرين الاستقرار والظفر، وقد كتب عبد الملك بن مروان إلى الحجاج بن يوسف؛ أن صف لي الفتنة حتى كأني أنظر إليها؟ فكتب إليه الحجاج: إن الفتنة تلقح بالنجوى، وتنتج بالشكوى، ويقوم بها الخطباء، وحصارها بالسيف<sup>(١)</sup>.

قال الماوردي: كتمان السر أقوى أسباب الظفر بالمطالب، وأبلغ في كيد العدو الموارد، وقال: ولقلما أنجح من أفشى السر فرام، أو خلا منه مُرام<sup>(٢)</sup>، وقال الطرطوشي في سراج الملك: واعلم أن كتمان السر من الخصال المحمودة في جميع الخلق، ومن اللوازم في حق الملوك، ومن الفرائض الواجبة على الوزراء، وجلساء الملوك، والأتباع<sup>(٣)</sup>، ونأتي الآن لبحث المسائل المتعلقة بوسائل نقد الحاكم.

**الوصف الثاني-** أن القصد من النقد هو نصح الحاكم، لا مغالبتة ومنازعة.

نقد الحاكم جاء الشرع به، وحث عليه، أما منازعة الحاكم فإنها بضد ذلك، يشقى بها الملك والمملوك، ولذا جاءت الشريعة بالأمر بالأول والنهي عن الثاني، والأحاديث الآمرة بنقد الحاكم ونصيحته كثيرة في كتب السنة ودواوينها، وكذا الأحاديث الآمرة بالنهي عن منازعة الحاكم ومغالبتة كثيرة امتلأت بها كتب السنة، وقد جمع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بينهما في مواضع، فمنها في بيعة الحرب، حين بايع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عليهما،

(١) ذكره البلاذري في أنساب الأشراف، قال: المدائني عن خالد بن يزيد أن الحجاج ذكر الفتنة فقال: تلقح بالشكوى، وتتم بالنجوى، وتنتج بالهلع، وأخرجه في موضع آخر عن المدائني عن عبد الله بن فائد قال: قدم الحجاج البصرة، فسمع تكبيرا من وراء القصب، فخطب فقال: يا أهل العراق ما هذا التكبير، وذكره ابن مفلح في الآداب الشرعية، ينظر: البلاذري، أحمد بن يحيى، ت ٢٧٩هـ، أنساب الأشراف، دار الفكر، بيروت، ط (١)، ١٤١٧هـ، (١٣ / ٣٥٥، ١٣ / ٣٥٧). ابن مفلح، الآداب الشرعية (١ / ٢٤٣).

(٢) الماوردي، علي بن محمد، ت ٤٥٠هـ، تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك، دار النهضة العربية، بيروت، ص (٨٩).

(٣) الطرطوشي، سراج الملوك ص (١٠٣).

ففي حديث العرباض بن سارية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: بَايَعَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي الْعَسْرِ وَالْيَسْرِ، وَالْمَنْشَطِ وَالْمَكْرَهِ، وَعَلَى أَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَعَلَى أَنْ لَا نَنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، وَعَلَى أَنْ نَقُولَ بِالْحَقِّ أَيْنَمَا كُنَّا، لَا نَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَةً<sup>(١)</sup>.

فجمع في هذا الحديث بين السمع والطاعة، وأكد عليها في العسر واليسر، والمنشط والمكره، وفي الأثرة، وعدم منازعته، مع القيام بقول كلمة الحق أمام الحاكم.

فأمر بأمرين؛ الأول: الصبر وعدم المنازعة، والثاني: القيام بكلمة الحق، وعدم الغش والسكوت، فدل على أن الصبر وعدم المنازعة يجب أن يكون مع القيام بكلمة الحق، كما أن كلمة الحق يجب أن تكون مع عدم المنازعة والمغالبة.

فهذا هو شأن الإسلام، وشأن أئمتته وعلمائه، القيام بكلمة الحق مع الصبر وعدم المنازعة والمغالبة.

أخرج بن أبي عاصم عن معاوية بن أبي سفيان، قال: لما خرج أبو ذر إلى الزبدة، لقيه ركب من أهل العراق، فقالوا: يا أبا ذر قد بلغنا الذي صنع بك فاعقد لواءً يأتيك رجال ما شئت، قال: مهلاً مهلاً يا أهل الإسلام، فإني سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «سيكون بعدي سلطان فأعزوه، من ألتمس ذله ثغر ثغرة في الإسلام، ولم يقبل منه توبة حتى يعيدها كما كانت»<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٧١٩٩)، ومسلم (١٧٠٩)، واللفظ له.

(٢) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (١٠٧٩) من طريق محمد بن مهاجر، عن ابن حلبس، عن معاوية بن أبي سفيان به، قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ ظلال الجنة (٥١٣/٢): إسناده صحيح، ورجاله رجال الصحيح غير ابن حلبس، وهو يونس بن ميسرة، وهو ثقة.



وأخرج ابن حبان في الصحيح<sup>(١)</sup> عن عبد الله بن الصامت، قال: قدم أبو ذر على عثمان من الشام، فقال: يا أمير المؤمنين! أفتح الباب حتى يدخل الناس، أحسبني من قوم يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية، ثم لا يعودون فيه، حتى يعود السهم على فوقه، وهم شر الخلق والخلقة.

والذي نفسي بيده لو أمرتني أن أقعد لما قمت، ولو أمرتني أن أكون قائماً لقمت ما أمكنتني رجلاي، ولو ربطتني على بعير لم أطلق نفسي حتى تكون أنت الذي تطلقني، ثم أستأذنه يأتي الربذة، فأذن له، فأتاها، فإذا عبد يؤمهم فقالوا: أبو ذر فنكص العبد، فقيل له: تقدم، فقال: أوصاني خليلي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بثلاث: أن أسمع وأطيع، ولو لعبد حبشي مجدع الأطراف.

وقد كان سفيان الثوري رَحِمَهُ اللَّهُ شديداً في نقد الأمراء، ومع ذلك فقد كان متدينا بطاعتهم ولزوم جماعتهم، قال عبد الرحمن بن مهدي: ما سمعت سفيان الثوري يسب أحداً من السلطان قط في شدته عليهم<sup>(٢)</sup>.

وقال عبد الرحمن بن مهدي: سمعت سفيان الثوري يقول: إني لأدعو للسلطان - يعني بالصلاح - ولكن لا أستطيع أن أذكر إلا ما فيهم<sup>(٣)</sup>.

وهذا الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ، امتحنه الخليفة المأمون، ثم المعتصم، ثم الواثق، فلم ينزع يداً من طاعتهم، ولم يخرج على جماعة المسلمين، بل رد القلوب النافرة عن الطاعة، وناظر من أراد الخروج، وقال لهم الدماء الدماء!! ومع ذلك فقد كان قائماً بالقيام بكلمة الحق،

(١) صحيح ابن حبان (٥٩٦٤)، وقال المحقق: إسناده صحيح، على شرط مسلم، رجاله ثقات، رجال الشيخين، غير عبد الله بن الصامت، فمن رجال مسلم. وصححه الشيخ الألباني في التعليقات الحسان (٣٦٩/٨).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل.

(٣) المصدر السابق.



وأن القول بأن القرآن مخلوق كفر لا يجوز قوله، ولما أظهر الله السنة بالخليفة المتوكل بعد الوائق، ورجع عن القول بأن القرآن مخلوق عظم الإمام أحمد وأجل مكانه، فوشى به بعض الحاقدين من الجهمية وزعم أن أحمد بن حنبل يؤوي بعض العلوية الذين كانوا ينافسون بني العباس في الحكم، يبايع له الناس في الباطن. فأمر الخليفة نائب بغداد أن يكبس منزل الإمام أحمد من الليل. فلم يشعروا إلا والمشاعل قد أحاطت بالدار من كل جانب حتى من فوق الأسطحة فوجدوا الإمام أحمد جالسا في داره مع عياله، فسألوه عما ذكر عنه، فقال: ليس عندي من هذا علم، وليس من هذا شيء، ولا هذا من نيتي، وإني لأرى طاعة أمير المؤمنين في السر والعلانية، وفي عسري ويسري، ومنشطي ومكرهي، وأثرة علي، وإني لأدعو الله له بالتسديد والتوفيق في الليل والنهار. في كلام كثير، ففتشوا منزله حتى مكان الكتب وبيوت النساء والأسطحة وغيرها فلم يروا شيئا. فلما بلغ المتوكل ذلك، وعلم براءته مما نسب إليه، علم أنهم يكذبون عليه كثيرا، فبعث إليه يعقوب بن إبراهيم المعروف بقوصرة وهو أحد الحجة بعشرة آلاف درهم من الخليفة، وقال: هو يقرأ عليك السلام ويقول لك: استنفق هذه. فامتنع من قبولها. فقال: يا أبا عبد الله إني أخشى من ردك إياها أن يقع وحشة بينك وبينه، والمصلحة لك قبولها، فوضعها عنده ثم ذهب، فلما كان من آخر الليل استدعى الإمام أحمد أهله وبني عمه وعياله، وقال: لم أنم هذه الليلة من هذا المال. فجلسوا معه، وكتبوا أسماء جماعة من المحتاجين من أهل الحديث، وغيرهم من أهل بغداد والبصرة، ثم أصبح ففرقها في الناس ما بين الخمسين إلى المائة والمائتين ولم يبق منها درهما، وأعطى منها لأبي كريب، وأبي سعيد الأشج، وتصدق بالكيس الذي كانت فيه، ولم يعط منها لأهله شيئا، وهم في غاية الفقر والحاجة، وجاء بني ابنه فقال: أعطني درهما. فنظر أحمد إلى ابنه صالح، فتناول صالح قطعة فأعطاهما الصبي، فسكت أحمد رَحِمَهُ اللهُ.

وهذا حال أكثر أئمة الإسلام يقومون بالحق، وينتقدون الحاكم، لكن مع لزوم للجماعة وتدين بالطاعة.

والآن إلى بحث مسألة نقد الحاكم عن طريق الوسائل العلنية بمختلف صورها.

#### المسألة الأولى- حكم الوسائل العلنية في نقد الحاكم:

اختلف المعاصرون في حكم هذه الوسائل المتعددة، فمنهم من أجازها، ومنهم من منعها، فأما أدلة الشريعة الإسلامية فقاضية بالمنع من تلك الوسائل، وهذه الأدلة منها ما هو نص صريح في المنع، ومنها ما هو لازم صحيح، ومعلوم أن لازم كلام الله ورسوله حق يصلح أن يكون دليلاً.

الأدلة الشرعية على المنع من الوسائل العلنية:

أولاً- الأدلة من القرآن الكريم:

الدليل الأول- قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٨٣].

هذه الآية أصل فيما يسر به أو يعلن من الأقوال والأعمال، فما كان من الأقوال مما لا يترتب عليه خطر يمس الأمة في أمنها واستقرارها، فإنه لا بأس من نشره وإعلانه وإذاعته، أما ما يترتب على نشره خطر يمس الأمة في أمنها واستقرارها فإن العقلاء وذوي الاختصاص يمنعون من نشره وإذاعته، حماية لأمن المجتمع واستقراره، وفي هذه الحال، فلا يقوم بنشر هذه الأقوال والأخبار إلا أهل النفاق، الذين حالهم في المجتمع المسلم هو ما قاله الله تعالى: ﴿وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدَ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ [آل عمران: ١٢٨]، وقال الله عنهم: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّعُونَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٧].

ويدخل في ضمن هذا النوع الذي يترتب على الجهر به الخطر على المجتمع المسلم أنواع مختلفة، فمنها:

أولاً- ما يكون من أمر الحرب والسلم، مما يكون في إخفائه رحمة للمؤمنين، وفي المقابل يكون في إذاعته ضعفاً للمسلمين، وتثبيطاً لعزائمهم، كإظهار قوة العدو، وكثرتهم، وتعظيمهم، وتفخيم شأنهم في أعين المسلمين، وقد وقع من ذلك مما أَرَادَهُ اللهُ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ وَالْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ بَدْرٍ، فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى أَخْفَى عَنِ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَ بَدْرٍ عَدَدَ عَدُوِّهِمْ، بَلْ قَلَّلَهُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَدْنَاكَ كَثِيرًا لَفَشَلْتَهُمْ وَلَنَنزَعْنَهُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللهَ سَلَّمَ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ (٤٣) وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ الْتَقَيْتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا وَيُقَلِّلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ لِيَقْضِيَ اللهُ أُمُورًا كَانَتْ مَفْعُولًا وَإِلَى اللهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ ﴿[الأنفال: ٤٣-٤٤].

ثانياً- ومن ذلك الأقوال التي تمس جماعة المسلمين مما يترتب على الجهر به ونشره افتراق المسلمين إلى فرق وجماعات وطوائف، كتاريخ القبائل الذي يكون فيه سفك للدماء، وإزراء بالآخرين، وتنقص يعود على الجيل الحاضر من الأبناء بالنقص والازدراء، فهذا يذكي نار العصبية ويحيي روح الجاهلية، والتعصب للأولين ضد الحاضرين.

ثالثاً- ومن ذلك؛ أمور سياسة الرعية والملك، مما لو جهر به لفهم على غير وجهه، وصار فتنة للبعض من الناس، وسبباً لاختلاف كلمة عموم المسلمين، وتفرقهم، فهذا لا يجهر به أمام من لا يقدره، ولا يفهمه، بل يخاطب به من يعقله ويعلم وجهه، فبعض الكلام يكون لبعض الناس فتنة، كما قال علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: ما أنت بمحدث قوما حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان فتنة لبعضهم.

رابعاً- ومن ذلك ما يتعلق بالنصيحة للحاكم وأمره ونهيه، والإنكار عليه أمام الملأ، وعلى رؤوس الناس، فهذا يمنع منه أشد المنع، لخطر السلطان، وبالعكس أثره فيما يقوم

به ويأمر، ولعظم الخطر فيما يعترضه من النوائب والحوادث، فبالسلطان تنتظم الجماعة، بل لك أن تقول إنه لا قيام للدين والدنيا إلا بوجوده، فالدين والملك توأمان، إذا ارتفع أحدهما ارتفع الآخر، ولما كان منصبه بهذه الخطورة كان إعلان الأمر والنهي والنصيحة له على رؤوس الملاء، وأمام الناس له وقع خطير، وعاقبته غير مأمونة، ويخشى أن يؤدي إلى شرخ في الجماعة، وعدم انتظام شؤون الملك والرعية، وهو داعية لاختلال الأمن، وظهور أسباب الخوف والفرع، ولأجل ذا فالجهر فيما هذا شأنه من دون الرجوع لذوي الاختصاص - الذي هو ولي الأمر نفسه - داخل في الآية بداهة، والله أعلم.

**الدليل الثاني-** قول الله تعالى: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: ٨٣]، وقال جل شأنه: ﴿وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الإسراء: ٥٣]، وقال الله تعالى لنبي الله موسى وهارون: ﴿اذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ﴾ ﴿٤٣﴾ فَقُولَا لَهُ، قَوْلًا لِّئَلَّا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٣-٤٤].

فهذه الآيات بعمومها يدخل فيها عموم المسلمين الحاكم والمحكوم، جميعهم يقال لهم الكلام الحسن، ولا شك أن الأمر بالقول الحسن ليس لعله غير معقولة، بل هو معقول العلة والمعنى، وهي أن القول الحسن أدعى للإجابة، وأن القول الشنيع أبعد من القبول، وأحرى بالرد، وقد قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ: ما أغضبت رجلاً قط فسمع منك، والكلام الحسن ليس في معناه وتركيبه فقط، ولكنه كذلك في أدائه ووسيلته، ووقته، ومكانه، ولهذا فإن الكلام والنقد أمام الناس ليس من القول الحسن، لأنه يفضي غالباً إلى الرد وعدم القبول.

### ثانياً- الأدلة من السنة النبوية:

**الدليل الأول-** عن تميم الداري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الدين النصيحة»، قلنا: لمن؟ قال: «لله، ولرسوله، ولكتابه، ولأئمة المسلمين وعامتهم»<sup>(١)</sup> والاستدلال بهذا الحديث على أن النصيحة تكون بالسر لا بالجهر والإذاعة والإعلان من وجهين:

(١) صحيح مسلم، رقم (٥٥).

**الوجه الأول-** هو معنى النصيحة، فالنصيحة معناها الإخلاص، وكل شيء نصح فقد خلص، والناصح هو المخلص، وضده الغاش، وكل من نصحت له فقد أخلصت له، هذا هو التفسير العام للنصيحة ومعناها في لغة العرب، ولازم الإخلاص أمورٌ بها فسر العلماء النصيحة لولاية الأمر؛ فمنها: لزوم طاعتهم، وحرمة مخالفتهم أو الخروج عليهم، ومنها: الدعاء لولي الأمر بالصلاح والتوفيق، ومنها محبة اجتماع الأمة عليهم، وكراهة افتراق الأمة عليهم، ومنها تأليف قلوب الناس لطاعتهم، ومنها عدم سبهم أو السخرية بهم، وكل هذه الأمور هي أمور عقلية يدرك الذهن أنها من لازم معنى الإخلاص، فلا يتصور مخلصٌ إلا وهو قائم بهذه الأمور للحاكم، ويقال في النقد غير العلني كذلك، أنه من لوازم الإخلاص للحاكم والنصيحة له، فالمخلص للحاكم - المحب له، الداعي له بظهر الغيب، الكاره افتراق الناس وخروجهم عليه، المحب ألفة الناس على طاعته - لا يتصور عقلاً أن ينصح الحاكم علناً وجهرة أمام الناس، بل ينصحه سرا، ويؤدُّ أن يكون فيما بينه وبينه.

**الوجه الثاني من أوجه الاستدلال بالحديث-** أن كثيراً ممن ينادي بالجهر بالنصيحة للحاكم، يقر بأن النصيحة لعامة المسلمين تكون سرّاً لا جهراً<sup>(١)</sup>، فيقال له: إذا أقررت أن النصيحة لعامة المسلمين تكون بالسر، لزمك من باب أولى أن تقر أن النصيحة لأئمة المسلمين تكون أيضاً سرّاً، فأما وجه التلازم، فيقال:

(١) وقد وردت آثار كثيرة في النصح بالسر، قال ابن رجب: وكان السلف يكرهون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على هذا الوجه، ويحبون أن يكون سرا فيما بين الأمر والمأمور، فإن هذا من علامات النصح، فإن الناصح ليس له غرض في إشاعة عيوب من ينصح له، وإنما غرضه إزالة المفسدة التي وقع فيها. ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد، ت ٧٩٥ هـ الفرق بين النصيحة والتعير، دار عمار، عمان، ط (٢)، ١٤٠٩ هـ، (٤١١/٢).

إذا كان الإسرار في النصيحة مرعياً في حق عامة المسلمين، فإنها في حق الأمراء والعلماء من باب أولى، وذلك أن الحقوق في دين الله تعالى تعظم وتتأكد بعظم مكانة وحرمة الأشخاص، ومنزلتهم، فالشرع المطهر راعى مكانة كل أحد، وأنزل كل أحد مكانه، وليس كما تدعيه الليبرالية الحديثة من مساواة جميع طبقات المجتمع في الحقوق، بل كلما كثرت الصفات وتنوعت اكتسبت حقوقاً أكثر فأكثر، وإذا تقرر هذا فيقال: لما كان ولي الأمر مشتركاً مع عامة المسلمين في وصف الإسلام، ثم هو يزيد عليهم بالأعمال التي أنيطت به، كان كل ما تقرر من الحقوق لعامة المسلمين هي مؤداة لأئمة المسلمين من باب أولى، وكان كل ما يذكر من آداب النصيحة في عامة الناس متأكداً في حق الأمراء من باب أولى، ومن ادعى خلاف ذلك فقد خالف ما عليه أئمة الدين وعلماء المسلمين<sup>(١)</sup>.

والعجب أن كثيراً من الناس يقرر أن النصيحة لشخصه هو أو لحزبه يجب أن تكون بالسر لا بالعلن، لكنه يأبى أن تكون النصيحة للحاكم سرّاً، بل يرى أنها لا تكون إلا جهراً وعلانية، بل ومغالبة أيضاً!!

(١) قال القرطبي: ونصيحة أئمة المسلمين؛ هي طاعتهم في الحق، ومعونتهم عليه، وتذكيرهم به، وإعلامهم بما غفلوا عنه، أو جهلوه في أمر دينهم ومصالح دنياهم، وبالجملة: فأن يكون معهم كما قال صلى الله عليه وسلم: أن تؤتيهم ما تحب أن يؤتى إليك، وتكره لهم ما تكره لنفسك، وقد تقدم القول على قوله: لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه، قال القرطبي رحمه الله بعد ذلك: وإذا كان هذا في حق المسلمين، فالأمراء والأئمة بذلك أولى.

وقال الشيخ ابن سعدي رحمه الله: وأما النصيحة لأئمة المسلمين، وهم ولاتهم من السلطان الأعظم، إلى الأمير، إلى القاضي، إلى جميع من لهم ولاية صغيرة أو كبيرة، فهؤلاء لما كانت مهماتهم وواجباتهم أعظم من غيرهم، وجب لهم من النصيحة بحسب مراتبهم ومقاماتهم، وعلى من رأى منهم ما لا يحل أن ينبههم سرا لا علناً، بلطف، وبعبارة تليق بالمقام، ويحصل بها المقصود، فإن هذا مطلوب في حق كل أحد، وبالأخص ولاية الأمور، فإن تنبيههم على هذا الوجه فيه خير كثير، وذلك علامة الصدق والإخلاص.

ينظر: القرطبي، أحمد بن عمر، ت ٦٥٦ هـ، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (١/ ٢٤٤)، دار ابن كثير، دمشق، ط (١)، ١٩٩٦ م. ابن سعدي، عبد الرحمن بن ناصر، ت ١٣٧٦ هـ، الرياض الناضرة، مجموع مؤلفات ابن سعدي، طبع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف بقطر، ط (١)، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م، (٩٨/ ٢٢).



**الدليل الثاني-** حديث عياض بن غنم. أخرج الإمام أحمد في المسند، قال: حدثنا أبو المغيرة، حدثنا صفوان، حدثني شريح بن عبيد الحضرمي، وغيره، قال: جلد عياض بن غنم صاحب دارا حين فتحت، فأغلظ له هشام بن حكيم القول حتى غضب عياض، ثم مكث ليالي، فأتاه هشام بن حكيم فاعتذر إليه. ثم قال هشام لعياض: ألم تسمع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «إن من أشد الناس عذاباً، أشدهم عذاباً في الدنيا للناس؟» فقال عياض بن غنم: يا هشام بن حكيم! قد سمعنا ما سمعت، ورأينا ما رأيت، أو لم تسمع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «من أراد أن ينصح لسلطان بأمر، فلا يبد له علانية، ولكن ليأخذ بيده، فيخلو به، فإن قبل منه فذاك، وإلا كان قد أدى الذي عليه، وإنك يا هشام لأنت الجريء، إذ تجترئ على سلطان الله، فهلا خشيت أن يقتلك السلطان، فتكون قتيل سلطان الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى<sup>(١)</sup>.

(١) وهذا إسناد صحيح متصل إلى شريح بن عبيد الحضرمي، وله طريق أخرى أخرجها ابن أبي عاصم في السنة (١٠٩٦): حدثنا محمد بن عوف، حدثنا محمد بن إسماعيل، ثنا أبي، عن ضمضم بن زرعة عن شريح ابن عبيد، قال: قال جبير بن نفير، قال عياض بن غنم لهشام بن حكيم. وهذا الإسناد مشهور، تروى به صحيفة، وهو لا يقل عن رتبة الحسن إن شاء الله، رواته موثقون سوى كلام يسير في محمد بن إسماعيل ابن عياض، وأهل الحديث على قبول هذا الإسناد الذي تروى به هذه الصحيفة، فقد قبلوا عدة أحاديث أخرى غير هذا الحديث، لكنها تروى بهذا الإسناد، كما هو صنيع الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ، حيث حسن هذا الإسناد في مواضع من التفسير (١/٦٥٠، ٧/٢٤٩، ٢/١٠١)، بل في بعض المواضع صححه (٥/٩٥)، فقال: «إسناد رجاله كلهم ثقات شاميون حمصيون، فهو حديث صحيح»، وكذلك هو صنيع الحافظ زين الدين العراقي في محجة القرب، الحديث رقم (١٠٢)، والحافظ ابن حجر في بذل الماعون ص (١٩٦). وله طريق أخرى من حديث عبد الله بن سالم، عن الزبيدي محمد بن الوليد بن عامر؛ قال: حدثني الفضيل بن فضالة، عن عبد الرحمن بن عائد، عن جبير بن نفير، عن عياض بن غنم به مثله. رواه البخاري في التاريخ الكبير (٤/١٨)، والحاكم، المستدرک (٣/٢٩٠). وهذا الإسناد وإن كان فيه كلام إلا أن أهل الحديث على قبوله: قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وهذا الإسناد أيضاً مما تروى به أحاديث كثيرة، وهي كتاب عبد الله بن سالم، وقد حسن هذه السلسلة من الإسناد - في غير هذا الحديث - كل من الإمام أبي الحسن الدارقطني في السنن (١/٦٨٨)، ونقله عنه البيهقي في السنن الكبرى (٢/٥٨)، وصححه البيهقي في دلائل النبوة (٢/٣٥٧)، والحافظ أبو القاسم الحرفي في فوائد أبي القاسم الحرفي رقم (١٠)، وحسنه ابن كثير في البداية والنهاية (٨/٣٩٤). والبوصيري في إتحاف الخيرة (٨/٢٦٨) =



وهذا الحديث ظاهر الدلالة، فقله: «فلا يبد له علانية، ولكن ليأخذ بيده، فيخلو به» ظاهر في عدم جواز النصيحة في العلانية. فإن قيل: إن ظاهره لزوم أن يأخذ بيده، وأن يخلو به، ومفهومه عدم جواز نقد الحاكم في حضرته إلا بهذه الطريقة؟ فالجواب: أن النهي في أول الحديث عن النصيحة علانية، وأما قوله: «ولكن ليأخذ بيده، فيخلو به» فإنه خرج مخرج الغالب، والمبالغة، فالغالب فيمن أراد أن يكلم أخاه سرا دون العلن أن يأخذ بيده ويخلو به، وما كان خارجا مخرج الغالب فمفهوم المخالفة فيه ليس بحجة<sup>(١)</sup>.

**الدليل الثالث-** عن زياد بن كسيب العدوي، قال: كنت مع أبي بكر تحت منبر ابن عامر، وهو يخطب وعليه ثياب رقاق، فقال أبو بلال: انظروا إلى أميرنا يلبس ثياب الفساق، فقال أبو بكر: اسكت، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من أهان سلطان الله في الأرض أهانه الله»<sup>(٢)</sup>، وأخرجه ابن أبي عاصم في (السنة)<sup>(٣)</sup> وفيه زيادة: السلطان ظل الله في الأرض، فمن أكرمه أكرم الله، ومن أهانه أهانه الله.

**ووجه الاستدلال بهذا الحديث:** أن الإنكار العلني على الحاكم لا يخلو من تنقص وإهانة للحاكم، ولو قدر أن الناقد لم يقصد الإهانة، فقصدته لا يلتفت إليه إذا كان يفضي

---

= وقال أبو القاسم التيمي الإصبهاني في دلائل النبوة (٤/ ١٢٨١): هذا حديث شامي الطريق، واضح الإسناد. وإذا كان العلماء قد حكموا لمثل هذا الإسناد بالصحة أو الحسن، فيجوز لنا أن نحكم على هذا الحديث أيضًا بالحسن أو الصحة تبعًا لحكم الأئمة السابقين من أهل الحديث على الإسناد نفسه، وقد صنع الحافظ ابن حجر مثل هذا، فقد قال: وقد صحح الترمذي وابن خزيمة وابن حبان من رواية داود بن أبي هند بهذا الإسناد إلى أبي ذر حديثًا غير هذا. موافقة الخبر (١/ ٢١٥).

(١) البورنو، محمد صدقي بن أحمد، موسوعة القواعد الفقهية، مكتبة التوبة، الرياض، ط (١)، ١٩٩٧م، (٢٠٣/ ١٢).

(٢) الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، ت ٢٧٩هـ، سنن الترمذي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط (١)، ١٩٩٨م، رقم الحديث: (٢٢٢٤)، وقال: هذا حديث حسن غريب.

(٣) ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو، ت ٢٨٧هـ، السنة، دار الصميعي، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط (١)، ١٤١٩هـ رقم (١٠٢٤).

لذلك، ففعله علنا أمام الناس - بقصد أو بغير قصد - سبيل إلى خوض العامة بجميع أصنافهم في أخطاء الحكام، وإذا كان المنتقد متأدبا في خطابه، فإن العامة لا يمكن إلزامها بذلك.

**الدليل الرابع-** عن عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: دعانا النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فبايعناه، فقال فيما أخذ علينا: أن بايعنا على السمع والطاعة، في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله، إلا أن تروا كفرا بواحا، عندكم من الله فيه برهان. أخرجه البخاري ومسلم<sup>(١)</sup>، وفي حديث أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: أوصاني رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بتسع، فذكر منها: ولا تنازعن ولاية الأمر، وإن رأيت أنك أنت أفضل منهم فلا تنازعهم<sup>(٢)</sup>.

**وجه الاستدلال بالحديث:** أولاً - أن الشارع نهى عن جميع أنواع المنازعة للحاكم بقوله «وأن لا ننازع» وهذا عموم يدخل فيه المنازعة باليد، والمنازعة بالكلام، قال الحافظ بدر الدين العيني رَحِمَهُ اللَّهُ: المجاهرة على الأمراء بالإنكار، يكون فيه نوع القيام عليهم، لأن فيه تشييعا عليهم يؤدي إلى افتراق الكلمة وتشيت الجماعة اهـ<sup>(٣)</sup>، فمنازعة الحاكم جنس يدخل ضمنه أنواع كثيرة، ويدل على كون المنازعة جنسا يدخل ضمنها أنواع كثيرة؛ أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهى عن الخروج على السلطان بمقدار شبر، ففي الصحيحين<sup>(٤)</sup> من حديث ابن عباس عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: من كره من أميره شيئا، فليصبر عليه، فإنه ليس أحد من الناس خرج من السلطان شبرا، فمات عليه، إلا مات ميتة جاهلية. فأبان في هذا الحديث أن الخروج على الحاكم درجات؛ أعظمها الخروج عليه بالسلاح

(١) صحيح البخاري (٧٠٥٦)، مسلم (١٧٠٩).

(٢) أخرجه البخاري في الأدب المفرد رقم (١٨).

(٣) العيني، عمدة القاري (١٥/١٦٦).

(٤) صحيح البخاري، رقم (٧٠٥٣)، مسلم (١٨٤٩).

واليد، وأدناها هو الخروج عليه بمقدار الشبر، ولا يقال إن الخروج عليه بمقدار الشبر هو الخروج بالسلاح، فإن هذا أعظمه، والنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنما أراد بمقدار الشبر ما هو أدناه، قال ابن أبي جمرة: المراد بالمفارقة السعي في حل عقد البيعة التي حصلت لذلك الأمير ولو بأدنى شيء، فكفى عنها بمقدار الشبر، لأن الأخذ في ذلك يؤول إلى سفك الدماء بغير حق<sup>(١)</sup>.

وإذا كان نقد الحاكم علنا أمام الناس وفي المجمع وعلى المنابر يؤول إلى الخروج على الحاكم باليد، فإنه يكون حينئذ داخلا في الخروج على السلطان، ومنازعتة، ومفارقة الجماعة حقيقة إذ المظنة تنزل منزلة المنة، وما كان مفضيا إلى محذور فإنه يأخذ في الدم حكم المحذور نفسه، كما دل عليه حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: كتب على ابن آدم حظه من الزنى أدرك ذلك لا محالة، فزنا العينين النظر، وزنا اللسان النطق، والنفس تمنى وتشتهي، والفرج يصدق ذلك أو يكذبه<sup>(٢)</sup>، وفي الحديث أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «إن من أكبر الكبائر أن يلعن الرجل والديه»، قيل: يا رسول الله، وكيف يلعن الرجل والديه؟ قال: «يسب الرجل أبا الرجل، فيسب أباه، ويسب أمه فيسب أمه»<sup>(٣)</sup>، قال الإمام النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: فيه دليل على أن من تسبب في شيء جاز أن ينسب إليه ذلك الشيء<sup>(٤)</sup>، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: فقد جعل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرجل سبباً لا عناً لأبويه إذا سب سبباً يجزيه الناس عليه بالسب لهما وإن لم يقصده<sup>(٥)</sup>.

(١) نقله عنه ابن حجر في فتح الباري (١٣ / ٧).

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٥٧).

(٣) أخرجه البخاري (٥٩٧٣)، ومسلم (٩٠).

(٤) النووي، شرح صحيح مسلم (٣٦٦ / ١).

(٥) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم ٦٢٨ هـ بيان الدليل على بطلان التحليل، دار ابن الجوزي، الدمام، ط (١)، ١٤٢٥ هـ، ص (٢٨٦).

وقال الشاطبي: إيقاع السبب بمنزلة إيقاع المسبب، قصد ذلك المسبب أو لا؛ لأنه لما جعل مسببا عنه في مجرى العادات؛ عُدَّ كأنه فاعل له مباشرة، ويشهد لهذا قاعدة مجاري العادات؛ إذ أجري فيها نسبة المسببات =

فالمتسبب في الخروج على الحاكم - بالقول والكلام - كالمباشر للخروج عليه باليد والسلاح، لا فرق بينهما، وقاعدة الشريعة الإسلامية أن المباشر والمتسبب كلاهما مسئول جنائياً عن فعله<sup>(١)</sup>، وهذا هو فهم السلف رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وفهم العلماء الراسخين، فقد صح عن عبد الله بن عكيم أنه قال: لا أعين على دم خليفة أبداً بعد عثمان « فقليل له: يا أبا معبد! أوأَعَنْتَ على دمه؟ فقال: إني أعد ذكر مساويه عوناً على دمه<sup>(٢)</sup>، فجعل رَحِمَهُمُ اللَّهُ السبب في القتل والذي هو ذكر المعائب والمساوئ كالمباشرة في القتل تماماً.

وعن عقبة بن وسَّاج، قال: كان صاحب لي يحدثني عن شأن الخوارج، وطعنهم على أمرائهم، فحججت فلقيت عبد الله بن عمرو، فقلت له: أنت من بقية أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد جعل الله عندك علماً، وأناس بهذا العراق يطعنون على أمرائهم، ويشهدون عليهم بالضلالة؟ فقال لي: أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، ثم حدث بحديث ذم الخوارج<sup>(٣)</sup>، فعد الطعن والنقد للحكام والعيب لهم، نوعاً من الخروج على الحكام، وجعلهم بذلك من أصناف الخوارج.

---

= إلى أسبابها،.... وجرى عرف الشرع في الأسباب الشرعية مع مسبباتها على ذلك الوزن، وأدلتها في الشرع كثيرة بالنسبة إلى الأسباب المشروعة أو الممنوعة؛ كقول الله تعالى: ﴿مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ وفي الحديث: «ما من نفس تقتل ظلماً إلا كان على ابن آدم الأول كفل منها لأنه أول من سن القتل»... ومن ذلك ما لا يحصى، مع أن المسببات التي حصل بها النفع أو الضرر ليست من فعل المتسبب. الشاطبي، إبراهيم ابن موسى، ت ٧٩٠هـ، الموافقات، دار ابن عفان، المملكة العربية السعودية، الخبر، ط (١)، ١٩٩٧م، (١/ ٣٣٥).

(١) عبد القادر عودة، التشريع الجنائي، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط (١)، ٢٠٠٥م، (١/ ٢٧٠). بتصرف.  
(٢) ابن سعد، محمد بن سعد، ت ٢٣٠هـ، الطبقات الكبرى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٤١٠هـ، (٣/ ٨٠) ورجاله ثقات.

(٣) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٩٣٤)، والطبراني في مسند الشاميين (٢٧٦٥)، وأبو الشيخ الإصبهاني في أخلاق النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٧١)، قال الشيخ الألباني رَحِمَهُمُ اللَّهُ: إسناده صحيح على شرط البخاري.

وذكر العلماء أن من أصناف الخوارج قوما يقال لهم « القَعْدِيَّة » وهم الذين يزينون الخروج على الحكام ولا يباشرونه، قال عبد الله بن محمد الطرسوسي: قَعَدَ الخوارج، أخبث الخوارج<sup>(١)</sup>، وقد نص عدد من العلماء المعاصرين - منهم الشيخ ابن عثيمين<sup>(٢)</sup>، والشيخ صالح الفوزان<sup>(٣)</sup> - على أن المنازعة تكون باللسان كما تكون باليد أيضًا.

**ثانيًا.** أن الحالة الجلية من أنواع المنازعة لا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق أولها، فصارت المنازعة بالكلام ركنا من أركان المنازعة باليد، وما كان ركنا في الشيء أخذ حكمه، ولذا لا يعلم أن خروجًا حصل على حاكم إلا وقد سبقه ما يمهد له من الكلام، قال ابن تيمية: وكذلك الإفساد قد يكون باليد، وقد يكون باللسان، وما يفسده اللسان من الأديان أضعاف ما تفسده اليد، كما أن ما يصلحه اللسان من الأديان أضعاف ما تصلحه اليد<sup>(٤)</sup>.

**ثالثًا.** أن الغالب في نقد الحكام علانية أنه يفضي إلى المنازعة المتفق على المنع منها، وهي حمل السلاح على الحاكم، وما أفضى إلى الشيء غالباً فله حكمه.

**الدليل الخامس.** عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «استعينوا على إنجاح الحوائج بالكتمان، فإن كل ذي نعمة محسود»<sup>(٥)</sup>، قال الماوردي: كتمان السر أقوى أسباب الظفر بالمطالب، وأبلغ في كيد العدو الموارد<sup>(٦)</sup>.

- (١) عبد المالك رمضاني، طريقة السلف في نصح السلاطين وذوي الشرف ص (٣٩).
- (٢) رمضاني، عبد الملك، طريقة السلف في نصح السلاطين وذوي الشرف، دار الإمام مسلم، المملكة العربية السعودية، المدينة النبوية، ط (١)، ٢٠١٢ هـ، ص (٣٨).
- (٣) المصدر السابق ص (٣٨).
- (٤) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، ت ٧٢٨ هـ، الصارم المسلول على شاتم الرسول، دار ابن حزم، بيروت، ط (١)، ١٤١٧ هـ، (٣/ ٧٣٥).
- (٥) روي من حديث معاذ بن جبل، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن عباس، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (١٤٥٣).
- (٦) الماوردي، تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك، ص (٨٩).

### ثالثاً- الأدلة من آثار الصحابة والتابعين:

**الدليل الأول-** قال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أيتها الرعية إن لنا عليكم حقاً؛ النصيحة بالغيب، والمعاونة على الخير، وإنه ليس من شيء أحب إلى الله وأعم نفعاً من حلم إمام ورفقه، وليس شيء أبغض إلى الله من جهل إمام وخرقه <sup>(١)</sup>.

**الدليل الثاني-** عن أبي وائل، قال قيل لأسامة بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ألا تدخل على عثمان فتكلمه؟ فقال: أترون أني لا أكلمه إلا أسمعكم؟ والله لقد كلمته فيما بيني وبينه، ما دون أن أفتح أمراً لا أحب أن أكون أول من فتحه. أخرجه البخاري ومسلم واللفظ له <sup>(٢)</sup>.

قال المهلب: «قد كلمته سرّاً دون أن أفتح باباً» أي باب الإنكار على الأئمة علانية خشية أن تفرق الكلمة، ثم عرفهم أنه لا يداهن أحداً ولو كان أميراً، بل ينصح له في السر جهده <sup>(٣)</sup>، وقال القاضي عياض: يعني في المجاهرة بالنكير والقيام بذلك على الإمام، لما يخشى من عقابه، كما تولد من إنكارهم جهاراً على عثمان بعد هذا، وما أدى إلى سفك دمه واضطراب الأمور بعده، وفيه التلطف مع الأمراء وعرض ما ينكر عليهم سرّاً، وكذلك يلزم مع غيرهم من المسلمين ما أمكن ذلك، فإنه أولى بالقبول، وأجدر بالنفع، وأبعد لهتك الستر، وتحريك الأنفة <sup>(٤)</sup>، وقال ابن الملقن: «إني لأكلمه سرّاً» يعني أجاهر

(١) رواه الطبري في التاريخ (٤/ ٢٢٤): بإسناد صحيح رجاله ثقات إلى إسماعيل بن أبي خالد عن سلمة بن كهيل عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورواه هناد في الزهد (١٢٨١) من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن سلمة بن شهاب عن عمر، ورواه أبو عمر بن شبة في تاريخ المدينة (٢/ ٧٧٤) من طريق سفيان، عن عمرو بن مرة، عن ابن سابط عن عمر، ورواه أبو يوسف في الخراج ص (٢٢) من طريق عبيد الله بن أبي حميد عن أبي المليح عن عمر، وعزاه مرتضى الزبيدي في شرح الإحياء (٨/ ٤٧) إلى ابن أبي الدنيا في ذم الغضب.

(٢) صحيح البخاري (٣٢٦٧)، صحيح مسلم (٢٩٨٩).

(٣) ابن حجر، فتح الباري (١٣/ ٥٢).

(٤) القاضي عياض، عياض بن موسى، ت ٥٤٤ هـ، المعلم شرح صحيح مسلم، دار الوفاء، مصر، المنصورة، ط (١)، ١٩٩٨ م، (٨ / ٥٣٨).



بالإنكار على الأمراء في الملأ؟! فيكون بابا من القيام على أئمة المسلمين، فتفترق الكلمة وتتشت الجماعة كما كان بعد ذلك من تفريق الكلمة من مواجهة عثمان بالنكير<sup>(١)</sup>.

**الدليل الثالث-** عن عمرو بن شرحبيل قال: استعمل عمر بن الخطاب سلمان بن ربيعة على القضاء قبل شريح، قال: فكنت اختلف معه، فأتي في فريضة، فقال فيها فأخطأ، فقلت: القضاء فيها كذا وكذا، فغضب فرفع ذلك إلى أبي موسى الأشعري، فقال: كان ينبغي لك يا سلمان أن لا تغضب، وكان ينبغي لك يا عمرو أن تُسارَّه في أذنه<sup>(٢)</sup>.

**الدليل الرابع-** عن سعيد بن جبير قال: قلت لابن عباس: أمر أميري بالمعروف وأنهى عن المنكر؟ فقال: إن خفت أن يقتلك فلا تُعنَّف السلطان، فإن كنت لا بد فاعلا ففيم بينك وبينه<sup>(٣)</sup>، وفي بعض ألفاظه: «ولا تغتب إمامك».

**الدليل الخامس-** عن حشر بن نباتة العبسي، قال: حدثني سعيد بن جهمان قال: أتيت عبد الله بن أبي أوفى، فقلت له: إن السلطان يظلم الناس، ويفعل بهم؟! قال: فتناول يدي فغمزها بيده غمزة شديدة، ثم قال: ويحك يا ابن جهمان! عليك بالسواد الأعظم، عليك بالسواد الأعظم، إن كان السلطان يسمع منك، فأتِه في بيته، فأخبره بما تعلم، فإن قبل منك، وإلا فدعه، فإنك لست بأعلم منه<sup>(٤)</sup>.

(١) ابن الملقن، عمر بن علي، ت ٨٠٤هـ، التوضيح شرح الجامع الصحيح، طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر، ط (١)، ٢٠٠٨ م، (١٩/١٨٠).

(٢) أخرجه وكيع في أخبار القضاة (١/١٨٥)، وأبو نعيم في الحلية (٤/١٤٣)، وابن عساكر في التاريخ (٢١/٤٦٨).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٨٤٦٢)، والبيهقي في شعب الإيثار (٧١٨٦) بإسناد حسن.

(٤) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣٢/١٥٧)، وضياء الدين المقدسي في المختارة (١٣/١١٠)، وإسناده حسن.



**الدليل السادس-** حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا يمنعن أحدكم مخافة الناس أن يتكلم بالحق إذا رآه أو علمه»، قال أبو سعيد: فقد حملني ذلك على أن ركبت إلى معاوية، فملأت أذنيه ثم رجعت<sup>(١)</sup>.

**الدليل السابع-** عن أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: إن أول نفاق المرء طعنه على إمامه<sup>(٢)</sup>.

**الدليل الثامن-** عن سعيد الطائي، قال: سمعت أبا إدريس الخولاني، يقول: إياكم والطعن على الأئمة؛ فإن الطعن عليهم هي الحالقة، حالقة الدين ليس حالقة الشعر، ألا أن الطعانين هم الخائبون، وشرار الأشرار<sup>(٣)</sup>.

#### المسألة الثانية- أقوال علماء الإسلام في المنع من النقد العلني:

١- قال الأوزاعي رَحِمَهُ اللَّهُ: من حضر سلطاناً فأمر بأمر ليس بحق ولا يتخوف فيه الفوت فلا يكلمه فيه عند تلك الحال، وَلِيَخْلُ به، وإذا رأيته يأمر بأمر يخاف فيه الفوت فلا بد لك من كلامه، أصابك ما أصابك<sup>(٤)</sup>.

٢- وقال أبو الفرج بن الجوزي: الذي أراه في هذا الزمان الإنكار على الملوك سرّاً، بالكلام اللطيف، لا بالقهر والتعنيف، لأن المقصود إزالة المنكر الذي قصد إزالته<sup>(٥)</sup>.

(١) أخرجه عبد بن حميد في المنتخب (٨٦٩)، وأبو نعيم في الحلية (٩٩ / ٣)، والبيهقي في الشعب (٢٥٨ / ١٣)، وابن عساكر في التاريخ (٣٧٧ / ٢٠). وإسناده حسن.

(٢) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٨٩٥٩)، وابن عبد البر في التمهيد (٢٨٧ / ٢١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٩٠ / ٤٧).

(٣) أخرجه ابن زنجويه في الأموال رقم (٣٨).

(٤) أخبار الشيوخ وأخلاقهم رقم (٣٠)، وذكره عبد المالك رمضاني في طريقة السلف في نصيح السلاطين وذوي الشرف، ص (٨٧).

(٥) الكنز الأكبر (٢٠٦).

٣- وقال النووي عند كلامه على حديث أسامة: «يعني المجاهرة بالإنكار على الأمراء في الملأ، كما جرى لقتلة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيه الأدب مع الأمراء واللفظ بهم، ووعظهم سرًّا، وتبليغهم ما يقوله الناس فيهم لينكفوا عنه، وهذا كله إذا أمكن ذلك، فإن لم يمكن الوعظ سرًّا والإنكار، فليفعله علانية لئلا يضيع أصل الحق»<sup>(١)</sup>.

٤- وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: ومن دقيق الفطنة؛ أنك لا ترد على المطاع خطاه بين الملأ، فتحمله رتبته على نصره الخطأ، وذلك خطأ ثان، ولكن تلتطف في إعلامه به حيث لا يشعر به غيره<sup>(٢)</sup>.

٥- قال ابن الملقن تعليقاً على حديث أسامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وفيه الأدب مع الأمراء، واللفظ بهم، ووعظهم سرًّا، وتبليغهم قول الناس فيهم ليكفوا عنه، وهذا كله إذا أمكن، فإن لم يمكن الوعظ سرًّا، فليفعله علانية، لئلا يضيع الحق<sup>(٣)</sup>.

قلت: ومعنى قولهم «فليفعله علانية» أي في حضرة الأمير، وليس المقصود علانية أمام الناس وفي المجمع، لأنه ليس من دأب السلف الإنكار علانية في المجالس والمساجد والطرق على الحاكم.

٦- وقال العيني في شرح قول أسامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قوله «إني أكلمه سرًّا» أي في السر دون أن أفتح باباً من أبواب الفتن، حاصله: أُكَلِّمُهُ طلباً للمصلحة، لا تهيباً للفتنة، لأن المجاهرة على الأمراء بالإنكار، يكون فيه نوع القيام عليهم، لأن فيه تشجيعاً عليهم يؤدي إلى افتراق الكلمة وتشيت الجماعة<sup>(٤)</sup>.

(١) النووي، شرح صحيح مسلم (١١٨/١٨).

(٢) ابن القيم، محمد بن أبي بكر، ت ٧٥٦هـ، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، دار عالم الفوائد، مكة، ط (١)، ١٤٢٨هـ، (١/١٠٣).

(٣) التوضيح شرح الجامع الصحيح (١٨٠/١٩).

(٤) العيني، عمدة القاري (١٦٦/١٥).

٧- وقال محيي الدين ابن النحاس: ويختار الكلام مع السلطان في الخلوة على الكلام معه على رأس الأشهاد، بل يود لو كلمه سرًا ونصه خفية من غير ثالث لها<sup>(١)</sup>.

٨- وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ: والجامع لهذا كله: أنه إذا صدر المنكر من أمير أو غيره، أن ينصح برفق خفية ما يشترط أحد؛ فإن وافق وإلا استلحق عليه رجلاً يقبل منه بخفية، فإن لم يفعل فيمكن الإنكار ظاهراً، إلا إن كان على أمير، ونصحه ولا وافق، واستلحق عليه ولا وافق، فيرفع الأمر إلينا خفية<sup>(٢)</sup>.

٩- وقال الشوكاني رَحِمَهُ اللهُ: وليس من البغي إظهار كون الإمام سلك في اجتهاده في مسألة أو مسائل طريقاً مخالفة لما يقتضيه الدليل، فإنه ما زال المجتهدون هكذا، ولكنه ينبغي لمن ظهر له غلط الإمام في بعض المسائل أن ينصحه، ولا يظهر الشناعة عليه على رؤوس الأشهاد، بل كما ورد في الحديث أنه يأخذ بيده ويخلو به، ويبدل له النصيحة ولا يذل سلطان الله<sup>(٣)</sup>.

١٠: ١٥- قال الشيخ محمد بن عبد اللطيف، والشيخ سعد بن حمد بن عتيق، والشيخ عبد الله بن عبد العزيز العنقري، والشيخ عمر بن محمد بن سليم، والشيخ محمد ابن إبراهيم بن عبد اللطيف:

وأما ما قد يقع من ولادة الأمور، من المعاصي والمخالفات، التي لا توجب الكفر، والخروج من الإسلام، فالواجب فيها مناصحتهم على الوجه الشرعي برفق، واتباع ما كان عليه السلف الصالح، من عدم التشنيع عليهم في المجالس، ومجامع الناس، واعتقاد

(١) ابن النحاس، أحمد بن إبراهيم، الدمشقي، ت ٨١٤هـ، تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٩٨٧م، ص (٧٦).

(٢) عبد الرحمن بن قاسم، الدرر السنية في الأجوبة النجدية، ط (٦)، ١٩٩٦م (٩/ ١٢١، ١٥١).

(٣) الشوكاني، محمد بن علي، ت ١٢٥٠، السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، دار ابن حزم، ط (١)، ٢٠٠٤م، (١/ ٩٦٥).

أن ذلك من إنكار المنكر، الواجب إنكاره على العباد، وهذا غلط فاحش، وجهل ظاهر، لا يعلم صاحبه ما يترتب عليه، من المفساد العظيم في الدين والدنيا، كما يعرف ذلك من نور الله قلبه، وعرف طريقة السلف الصالح، وأئمة الدين<sup>(١)</sup>.

١٦- وكذلك قاله الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن رَحِمَهُمُ اللَّهُ<sup>(٢)</sup>.

١٧- وقال الشيخ ابن سعدي رَحِمَهُ اللَّهُ: وعلى من رأى منهم ما لا يحل أن ينبههم سرًا لا علنًا، بلطف وعبارة تليق بالمقام، ويحصل بها المقصود، فإن هذا مطلوب في حق كل أحد، وبالأخص ولادة الأمور، فإن تنبيههم على هذا الوجه فيه خير كثير، وذلك علامة الصدق والإخلاص<sup>(٣)</sup>.

١٨- وقال الشيخ عبد الله بن حميد في رسالته للملك فيصل بن عبد العزيز: فمن خرج على الإمام يريد نصرة الإسلام بزعمه فهو كاذب، ما لم يعين ما أخل به الإمام، ويناصحه سرًا مرارًا، ثم يعلن له ذلك عند العجز عنها في السر ولما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إنه سيكون عليكم ولادة تعرفون منهم وتنكرون»، قال رجل: أفلا نناذبهم يا رسول الله؟ قال: «لا، ما أقاموا فيكم الصلاة» فهذه سياسة الإسلام للشعوب مع ولادة أمورها، لما يترتب - على منازعة الوالي من ذهاب الإسلام، وتسلب الأعداء، وإراقة الدماء، والفوضى، وانتهاك الأعراض، وسلب الأموال، كما هو مشاهد الآن في كثير من البلاد العربية وغيرها. كل انقلاب يحدث، يذهب فيه عشرات الألوف من الناس، كما هو مشاهد الآن في مصر، والعراق، وسوريا، واليمن، والجزائر، وغيرها نسأل الله السلامة<sup>(٤)</sup>.

(١) الدرر السنية (٩/ ١١٩).

(٢) الدرر السنية (٩/ ١٩٣).

(٣) ابن سعدي، الرياض الناضرة، مجموع مؤلفات ابن سعدي (٢٢/ ٩٨).

(٤) الدرر السنية (١٥/ ٢٩).

١٩- وقال الشيخ عبد العزيز ابن باز: ليس من منهج السلف التشهير بعيوب الولاية وذكر ذلك على المنابر، لأن ذلك يفضي إلى الفوضى، وعدم السمع والطاعة في المعروف ويفضي إلى الخوض الذي يضر ولا ينفع، ولكن الطريقة المتبعة عند السلف: النصيحة فيما بينهم وبين السلطان والكتابة إليه، أو الاتصال بالعلماء الذين يتصلون به حتى يوجه إلى الخير.

وإنكار المنكر من دون ذكر الفاعل، فينكر الزنى، وينكر الخمر، وينكر الربا، من دون ذكر من فعله، ويكفي إنكار المعاصي والتحذير منها من غير ذكر أن فلانا يفعلها، لا حاكم ولا غير حاكم ولما وقعت الفتنة في عهد عثمان، قال بعض الناس لأسامة بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لا تنكر على عثمان؟ قال: أأنكر عليه عند الناس؟ لكن أنكر عليه بيني وبينه ولا أفتح باب شر على الناس، ولما فتحوا الشر في زمن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأنكروا على عثمان جهرة تمت الفتنة والقتال والفساد الذي لا يزال الناس في آثاره إلى اليوم، حتى حصلت الفتنة بين علي ومعاوية، وقتل عثمان وعلى بأسباب ذلك وقتل جم كثير من الصحابة وغيرهم بأسباب الإنكار العلني وذكر العيوب علناً حتى أبغض الناس ولي أمرهم وحتى قتلوه. نسأل الله العافية<sup>(١)</sup>.

#### المسألة الثالثة- مفسد النقد العلني:

للنقد العلني مفسد متعددة يمكن الإشارة إليها في بعض النقاط:  
أولاً- أنها مدعاة للرياء والسمعة، قال ابن النحاس في الفرق بين المخلص وعدمه: المخلص يختار الكلام مع السلطان في الخلوة على الكلام معه على رؤوس الأشهاد، بل يود لو كلمه سرّاً، ونصحه خفية من غير ثالث لهما، ويكره أن يقال عنه أو يحكى ما اتفق له، وأن يشتهر بذلك بين العامة، وأما غير المخلص فبضد ذلك كله، فيرى عند نفسه

(١) برجس، عبد السلام، معاملة الحكام، مكتبة الرشد، الرياض، ط(٧)، ٢٠٠٦ م، ص(٣٨).

نشاطاً إلى هذا الفعل وإقبالاً عليه وسروراً به، محب أن يكون جهراً في ملأ من الناس، لا سراً، ويجب أن يحكى عنه ذلك، وأن يشتهر به، وأن يحمد عليه<sup>(١)</sup>.

وقال الشيخ ابن سعدي رَحِمَهُ اللهُ: واحد أيها الناصح لهم على هذا الوجه المحمود أن تفسد نصيحتك بالتمدح عند الناس، فتقول لهم: إني نصحتهم، وقلت وقلت، فإن هذا عنوان الرياء وعلامة ضعف الإخلاص، وفيه أضرار آخر معروفة<sup>(٢)</sup>.

ثانياً- أن الإعلان في النقد نوع من التعيير والتوبيخ أمام الرعية، وهذا مدعاة لعدم القبول والرد، والنصيحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إنما شرعا للإصلاح لا للرد.

ثالثاً- أن النصيحة للحاكم في العلن قد يؤديها من غرضه صادق في الإصلاح والتوجيه، وتكثير الخير وتقليل الشر، وإصلاح الفساد، مع تدينه بطاعة الله وطاعة رسوله، وطاعة ولي أمر المسلمين، وهذا مأجور على حسن نيته، لكن النية وحدها لا تشفع له، وكذلك قد ينهض بهذه النصيحة في العلن من غرضه القدح في الحاكم للتوصل إلى إثارة الناس في الخروج عليه، والاستيلاء على السلطة، وقد يكون هو في الباطن أحد المنافقين المندسين بين المتحمسين من الشباب، أو يكون أحد الحاقدين على الإسلام وأهله، يغيظه أن يرفع صوت الأذان في مساجد المسلمين، ويغيظه نشر التوحيد وعقيدة الإسلام الصافية الصحيحة، والثناء على أصحاب رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وآله وأزواجه، ومما ذكر من ذلك في التاريخ ما فعله ابن سبأ اليهودي الذي أظهر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في زمن الخليفة الراشد عثمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، حتى أفضى لقتله

(١) ابن النحاس، تنبيه الغافلين ص(٧٥).

(٢) ابن سعدي، الرياض الناضرة، مجموع مؤلفات ابن سعدي (٩٨/٢٢).



رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شهيداً، وكذلك المهدي ابن تومرت، فإنه كان يظهر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لقصد الرئاسة والوصول إلى الحكم والسلطة<sup>(١)</sup>.

رابعاً- أن في نقد الحكام علنا انشغال عن الواجب الذي أنيط به أكثر الناس، فالعلماء واجب عليهم تعليم الناس التوحيد والدين، فانشغالهم بالحكام انشغال عن هذا الواجب، ولذا ما ظهرت فتنة بين العلماء والحكام إلا وكان الضرر فيها على أهل الإسلام أعظم، بسبب تضييع العلم، وهذا الذي أراده الشيطان فإنه قد أيس أن يعبد المصلون في جزيرة العرب، ولكن رضي بالتحريش، لأن بالتحريش يذهب العلم ويعكف الناس على القالة وتتبعها، والناس لما انشغلوا زمن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالفتن، لم يغز المسلمون عدوهم، بل استمر ذلك حتى خلافة علي، ولم يمكنهم غزو العدو حتى اجتمعوا على معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) قال الحافظ الذهبي في ترجمته: « كان أماراً بالمعروف، نهى عن المنكر، عمالاً على الملك، غاوريا في الرياسة والظهور، ذا هيبة ووقار... وكان خشن العيش، فقيراً، قانعاً باليسير، مقتصرًا على زي الفقر، لا لذة له في مأكّل ولا منكح ولا مال، ولا في شيء غير رياسة الأمر... وقال: وكان له فصاحة في العربية والبربرية، وكان يؤذى ويضرب ويصبر، أوذي بمكة، فراح إلى مصر، وبالع في الإنكار، فطردوه وأذوه... ثم ذهب إلى مراكش وهي تحت إمارة ابن تاشفين، فأخذ في الإنكار على الملك وسبه علانية، فأحضره الملك بحضرة الفقهاء، وكلموه فيما وقع فيه من سب الملك، فقال بكل جرأة: ما نقل من الواقعة في الملك فقد قلته، هل من ورائه أقوال؟! وأنتم تطرونه وهو مغرور بكم، فيا قاضي، هل بلغك أن الخمر تباع جهاراً؟! وتمشي الخنازير في الأسواق؟! وتؤخذ أموال اليتامى؟ فلان الملك وذرفت عيناه وأطرف، وفهم الدهاة طمع ابن تومرت في الملك، فنصحوا السلطان، وقال له مالك بن وهيب: إني خائف عليك من هذا، فاسجنه وأصحابه، وأنفق عليهم مؤنتهم، وإلا أنفقت عليهم خزائنك، فلم يجبه الملك وصرفه وسأله الدعاء، ولم يزل ابن تومرت يظهر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويجمع حوله الشباب وصغار السن، قال: وكان يستميل الأحداث وذوي الغرّة، وكان ذوو العقل والحلم من أهاليهم يحذرونهم من أتباعه، ويخوفونهم من سطوة الملك، فلم يزل في ذلك حتى توصل إلى الرئاسة بل إلى القول بعصمته، وقتل كل من خالف أمره... ينظر: ابن خلكان، أحمد بن محمد، ت ٦٨١هـ، وفيات الأعيان، دار صادر، بيروت، ١٩٩٤م، (٥/ ٥١). الذهبي، محمد بن أحمد، ت ٧٤٨هـ، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (٣)، ١٩٨٥م، (١٩/ ٥٣٩).



## المسألة الرابعة- مناقشة شبهه من أجاز النقد العلني:

لا تخلو الشبه الواردة من أحد أمرين: إما نصوص عامة فيها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإما فعل من أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في إنكارهم المنكر على الأمراء.

فأما الأمر الأول- فنحن نوافق على وجوب إنكار المنكر، لكن هذه النصوص العامة لا تدل على وجوب الإعلان، ولو دلت على جواز الإعلان، فإن النصوص الدالة على عدم جواز الإعلان مخصصة لتلك العمومات، والدليل الخاص قاض على العموم.

وأما النوع الثاني من الأدلة التي تدل على قيام بعض الصحابة في الإنكار على الأمراء جهرة، فإننا لا نمنع من ذلك، لكن كل تلك الأدلة كانت في حضرة الأمراء، وليست في غيبته أو من ورائه في مجامع الناس، فإن قيل إن هذا الفارق ليس له تأثير في الحكم، فالجواب: بعدم التسليم، بل له تأثير في الحكم، فإن الحاكم إن كان غائباً لم يقدر أن يدافع عن نفسه، وثانياً: أن النقد إن كان عن وسائط وليس مباشراً لربما يتغير المعنى، وثالثاً: أن النقد إذا لم يكن مباشراً كان ذريعة للغير لاستغلاله.

شبهة: قالوا إنها من الوسائل، والوسائل لها حكم المقاصد، فإذا كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبا فالوسائل المفضية لذلك كذلك.

والجواب: إن هذه القاعدة متفق عليها بين الفقهاء، لكنها غير واردة في بحث مشروعية الوسائل العلنية في الإنكار على الحاكم، وذلك لأن مبحث هذه القاعدة عن الوسائل المشروعة، أما ما كان ممنوعاً منه، أو متنازعا في مشروعيته فإن حكمها لا يكون حكم مقصدها، كالزنى لكسب المال قصد الصدقة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: ليس كل ما كان جائزاً، أو مستحباً، أو واجباً جاز التوسل إليه بكل طريق، بل العموم يدعى في النهي، فما كان منهياً عنه كان التوسل إليه محرماً، ومن هذا سد الذرائع، وأما ما كان مأموراً به، فلا بد أن يكون له طريق، لكن لا يجب أن يجوز التوسل إليه بكل طريق،

بل لو توسل الإنسان إلى الطاعة بما حرمه الله - مثل الفواحش والبغي والشرك به والقول عليه بغير علم - لم يجوز ذلك، فلو أراد أن يفعل فاحشة وزعم أنها تفضي إلى طاعة لم يكن له ذلك<sup>(١)</sup>.

شبهة: أن هذه الوسائل سكت الشارع عنها، وما سكت عنه الشارع وأفاد مصلحة جاز العمل به.

فالجواب: إن الوسائل في الشريعة على أنواع ثلاثة؛ النوع الأول: وسائل مشروعة نص الشارع على إباحتها، أو أمر بها، والنوع الثاني: وسائل حرمها الشارع، والنوع الثالث: وسائل سكت عنها الشارع. وأفضل ما يحتج به المعاصرون ممن يشرعون هذه الوسائل أنها مما سكت عنها الشارع، فلم يرد فيها نص بالمشروعية أو التحريم، ثم يصفونها بقولهم: يتحقق بهذه الوسائل مصالح عديدة، فهي من المصالح المرسلّة التي لم يعتبرها الشارع، ولم يبلغ كونها مصلحة، فهذه على قول أكثر الفقهاء تعطى من الحكم ما يلائم تصرف الشارع.

والجواب عن هذا: أولاً - أن هذه الوسائل ليست من باب المصالح المرسلّة، لأن باب المصالح المرسلّة فيما لم يخالف الشرع، والشرع قد جاء بالنهي عن منازعة الحاكم ومغالبة، والجهل له بالمناصحة، وإنما أمر بالصبر على أذى الحاكم واستثارة دون الرعية، بل قال عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ مِنْ بَعْدِي أَثَرَهُ وَأُمُورًا تَنْكُرُونَهَا»، قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله؟ قال: «أَدُوا الَّذِي عَلَيْكُمْ، وَاسْلُوا اللَّهَ الَّذِي لَكُمْ»<sup>(٢)</sup>، وفي حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: بايعنا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على السمع والطاعة، وأن لا ننازع

(١) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، ت ٧٢٨ هـ الرد على الإحنائي، دار الفتح، الإمارات، الشارقة، ط (١)، ١٩٩٨ م، ص (٥٥٩).

(٢) أخرجه البخاري (٣٦٠٣) من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الأمر أهله، إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان<sup>(١)</sup>، فهذه الوسيلة وإن كانت في زعم من يراها تحقق مصلحة، إلا أن هذه المصلحة ألغاهما الشارع ولم يلتفت إليها، فليست هي من جنس المصالح المرسلة.

وثانياً- أن زعم القائل أن هذه الوسائل تتحقق بها مصلحة، معارض بقول القائل أن هذه الوسائل ينتج عنها مفسد عظيمة، بل ليس من ورائها إلا فساد الدين والدنيا، وهذا يقرره كبار العلماء والمفكرين، ورآه عامة الناس بأعينهم، ومن قال من العلماء بالحكم بالمصالح المرسلة، فقد اشترط لذلك أن تكون المصلحة حقيقية لا وهمية، بحيث تكون مصلحة متفقا عليها، وأما توهم البعض بأنها مصلحة فليس ذلك كافياً للحكم بالمصالح المرسلة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «وكثيراً ما يتوهم الناس أن الشيء ينفع في الدين والدنيا، ويكون فيه منفعة مرجوحة بالمضرة، كما قال تعالى في الخمر: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعَةٌ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٢١٩]»<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً- كثير من الذين يرون في هذه الوسائل مصلحة إنما يعنون أنها تحقق مصالحهم الحزبية، ولا يكثر ثون لمصالح عامة المسلمين، فهم إذا سلمت لهم معاشهم ودنياهم فلا يهمهم ما يصيب عامة الناس من الضرر والأذى، ومما يدل ذلك أنهم يجيزون هذه الوسائل إذا كانت لهم، ويمنعونها إن كانت ضدهم، والمصلحة التي يناط بها الحكم هي المصلحة لعامة المسلمين، أما المصلحة الخاصة بأمر معين، أو عظيم، أو حزب، أو فرد بصرف النظر عن أكثر الناس فلا يصح بناء الحكم عليها، وهذا باتفاق كل من أجاز الحكم بالمصالح<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه البخاري في الصحيح (٧٠٥٥)، ومسلم (١٧٠٩).

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (١١ / ٣٤٥).

(٣) عبد الوهاب خلاف، مصادر التشريع الإسلامي فيما لا نص عليه، دار القلم، الكويت، ط (٦)، ١٩٩٣م، ص (٩٩).

وعلى فرض التسليم أنها من المصالح المرسلة فللمحققين من العلماء رَحْمَهُمُ اللَّهُ قاعدة متينة لضبط أحكام المسكوت عنه، قررها الشاطبي، وشيخ الإسلام ابن تيمية رَحْمَهُمُ اللَّهُ، وحاصلها؛ أن الوسيلة التي أهمل الشارع بيانها لا تخلو من أحد أمرين؛ الأول: أن يكون سلوكها وتحصيلها ممكناً في زمن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو أن يكون تحصيلها غير ممكن. فأما النوع الأول: فإذا سكت الشارع عن بيان وسيلة من الوسائل تحتاجها الأمة<sup>(١)</sup> ويترتب عليها فيما يظن صلاحهم وصالح معاشهم، فإما أن يقال إن هذا السكوت مراد الله تعالى أو غير مراد، ولا شك أن الثاني باطل، فتعين الأول؛ وهو أن هذا السكوت عن هذا التشريع مراد الله تعالى، وحينئذ يبحث عن العلة التي لأجلها سكت الشارع عن بيان هذه الوسيلة وعدم إرشاد الناس إليها لا سيما وقد عهد من الشارع الحرص الشديد على البيان لما فيه الخير والصلاح للعباد في أمور دينهم ودنياهم: فإما أن يقال: إن سكوت الشارع عن الإرشاد لهذه الوسيلة لكون هذه الوسيلة غير مقدور عليها، وهذا غير وارد هاهنا، وإما أن يقال: إن سكوت الشارع عن الإرشاد لهذه الوسيلة لكون هذه الوسيلة غير محتاج إليها، وهذا غير وارد، وإما أن يقال: إن سكوت الشارع عن الإرشاد لهذه الوسيلة لكون هذه الوسيلة لا تحقق المصلحة التي يظنها البعض، وهذا وارد هاهنا، لا سيما إذا كانت المسألة مما يتنازع فيها طرفان أحدهما يدعي صلاحها في علاج واقع،

(١) ومن المسائل التي موجهها ومقتضاها قائم، وتحتاجها الأمة هذه الوسائل المعاصرة، وكون موجهها قائماً هو إخبار النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمته بحدوث دواعيها بعد وفاته عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وأعني به استئثار الحكام، وظلمهم، فإذا كان قد أخبر عن هذه الفتن، فإن الإخبار عن هذه الوسائل صار له ضرورة قائمة، وداع قائم ملح، إذ كيف يخبر بالفتن ثم لا يخبر بالمرجع منها، وليس هذا بالمعهود منه عَلَيْهِ السَّلَامُ إذا هو الرؤوف الرحيم بأمته، وقد قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ما بعث الله نبياً إلا كان حقاً عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم، ويحذرهم من شر ما يعلمه لهم، وقال الله تعالى في وصف نبيه عَلَيْهِ السَّلَامُ: (لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم) وفي أكثر الأحاديث التي أخبر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيها عن الفتن بعده ذكر المخرج منها، وسبيل النجاة الموصل إلى مرضاة الله تعالى، ويعرف ذلك أهل العلم الراسخون، وأما الذين في قلوبهم مرض فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلاً.

وآخر يدعي فسادها في علاج عين ذلك الواقع، وليست من المسائل المتفق على أنها تجلب صلاحاً عاماً، وأما إن كان تحصيلها غير ممكن في زمن التشريع، ثم احتاجت إليها الأمة فإنه لا بأس من تحصيلها<sup>(١)</sup>.

شبهة: أن هذه الوسائل تجيزها قوانين الدول.

**الجواب عن هذه المسألة أن يقال:** إن الحاكم وغير الحاكم لا يجوز له أن يأذن للغير بالتشهير به، بل كما يجب على الحاكم أن يمنع المعاصي كالخمر والزنا، وغيرها من المحرمات، فإنه واجب عليه غلق باب النقد العلني أيضاً لما يفضي إليه من المفسدة، بل منعه لهذا الباب أولى من منعه للمعاصي والمحرمات، لأن ضرر تلك المعاصي راجع على الفرد، وأما ضرر هذا الإذن فإنه راجع على العامة، وضرر تلك المعاصي أيضاً راجع إلى فساد دين المرء، أما ضرر هذا الإذن فإنه راجع إلى فساد الدين والدنيا.

فإذا فرض وأذن حاكم من الحكام بشرب الخمر، وأذن بالزنى بالتراضي، وأذن بالفائدة الربوية بالتراضي، فإن الشرع لا يبيح للمسلم الإقدام على شرب الخمر، وإتيان الزنى، وأكل الفائدة الربوية بسبب إذن الحاكم، فكما أن إذن الحاكم لا يغير شيئاً من تلك الأحكام، فإنه كذلك لا يغير شيئاً من إذنه في النقد العلني.

ثم إن إذن الحاكم بالنقد العلني ليس غلقاً لغيره من أنواع الإذن كالمناصحة شفاهاً، وكالكتابة المباشرة عن طريق الرسائل الخاصة، وكالتواصل مع أعضاء المجالس الوطنية، ورجالات الدولة، ولن يعدم المسلم الحريص على إيصال كلمة الحق والنصح ممن يوصل رسالته إلى الحاكم.

(١) الشاطبي، إبراهيم بن موسى، ت ٧٩٠هـ، الاعتصام، دار ابن الجوزي، الدمام، ط (١)، ٢٠٠٨م، (١/٤٦٦). ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، ت ٧٢٨هـ، اقتضاء الصراط المستقيم، دار عالم الكتب، بيروت، ط (٧)، ١٩٩٩م، (٢/١٠١).

شبهة: حديث عن عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: بايعنا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على أن نقول بالحق حيثما كنا، لا نخاف في الله لومة لائم<sup>(١)</sup>.  
والجواب: أن القيام بالحق لا يلزم منه الجهر في الملاء، بل يمكن ذلك في حضرة الحاكم.

#### شبهة حادثة الأنصار يوم فتح مكة:

وحاصل هذه الشبهة ما أخرجه أحمد في المسند عن أبي سعيد الخدري قال: لما أعطى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما أعطى من تلك العطايا في قريش وقبائل العرب، ولم يكن في الأنصار منها شيء، وجد هذا الحي من الأنصار في أنفسهم، حتى كثرت فيهم القالة، حتى قال قائلهم لقي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قومه، فدخل عليه سعد بن عبادة، فقال: يا رسول الله ان هذا الحي قد وجدوا عليك في أنفسهم لما صنعت في هذا الفياء الذي أصبت، قسمت في قومك وأعطيت عطايا عظاماً في قبائل العرب، ولم يكن في هذا الحي من الأنصار شيء، قال: فأين أنت من ذلك يا سعد؟ قال: يا رسول الله ما أنا إلا امرؤ من قومي، قال: فاجمع لي قومك في هذه الحظيرة، قال: فخرج سعد فجمع الناس في تلك الحظيرة، قال: فجاء رجال من المهاجرين فتركهم فدخلوا، وجاء آخرون فردهم، فلما اجتمعوا أتاه سعد، فقال: قد اجتمع لك هذا الحي من الأنصار، قال: فأتاهم رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فحمد الله وأثنى عليه بالذي هو له أهل، ثم قال: يا معشر الأنصار!! مقالة بلغتني عنكم، وجدة وجدتموها في أنفسكم، ألم آتكم ضللاً فهداكم الله، وعالة فأغناكم الله، وعداء فألف الله بين قلوبكم؟! قالوا: بل الله ورسوله آمن وأفضل، قال: ألا تجيبونني يا معشر الأنصار؟! قالوا: وبماذا نجيبك يا رسول الله والله ورسوله المن والفضل؟ قال: أما والله لو شئتم لقلتم فلصدقتم وصدقتم، أتيتنا مكذباً فصدقناك، ونخذولاً فنصرناك،

(١) أخرجه البخاري في الصحيح (٧١٩٩)، ومسلم (١٧٠٩).



وطريداً فأويناك، وعائلاً فأغنيك، أو جدتم في أنفسكم يا معشر الأنصار في لعاعة من الدنيا تألفت بها قومًا ليسلموا، ووكلتكم إلى إسلامكم! أفلا ترضون يا معشر الأنصار أن يذهب الناس بالشاة والبعير، وترجعون برسول الله ﷺ في رحالكم، فوالذي نفس محمد بيده لولا الهجرة لكنت امرأة من الأنصار، ولو سلك الناس شعباً وسلكت الأنصار شعباً لسلكت شعب الأنصار، اللهم ارحم الأنصار وأبناء الأنصار، وأبناء أبناء الأنصار، قال: فبكى القوم حتى أخضلوا لحاهم، وقالوا: رضينا برسول الله قسماً وحظاً، ثم انصرف رسول الله ﷺ وتفرقنا<sup>(١)</sup>.

#### والجواب عن هذه الشبهة:

أولاً- أن هذا لم يكن نقداً للنبي ﷺ، فالأنصار أكبر وأجل وأعظم عند الله ورسوله من نقدهم رسول الله ﷺ، بل في يوم الكريهة قام قائد الأنصار وحامل لوائهم سعد بن معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقال: إني أقول عن الأنصار وأجيب عنهم، فاطعن حيث شئت، وصل جبل من شئت، واقطع، جبل من شئت، وخذ من أموالنا ما شئت، وأعطنا ما شئت، وما أخذت منا كان أحب إلينا مما تركت، وما أمرت فيه من أمر فأمرنا تبع لأمرك، فو الله لئن سرت حتى تبلغ البرك من غمدان لنسيرن معك، وو الله لئن استعرضت بنا هذا البحر فخضته لخضناه معك.

ومعاذ الله أن يقول قائل إن الأنصار انتقدت، أو أنكرت على رسول الله ﷺ يوم فتح مكة، وإنما كان عتاباً فيما بين الأنصار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، أسماها رسول الله ﷺ بقوله: «جدة وجدتموها في أنفسكم» فهي حديث النفس فيما بين الأنصار رضوان الله تعالى عليهم، وليست نقداً أو إنكاراً.

(١) أخرجه أحمد في المسند (٧٦/٣)، وأصله في الصحيحين من حديث عبد الله بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرجه البخاري (١٠٦١)، ومسلم (٢٤١٠).



**ثانيًا-** أن النقد لم يكن علنا، بل قد ذهب سعد بن عبادة حتى وقف بين يدي النبي ﷺ وأخبره به بقوله الأنصار، وأما تداول هذا النقد بين بيوت الأنصار ورجالاتهم، فهذا مختلف عن النقد العلني، هذه مقالة وأحاديث الناس يتداولها الناس فيما بينهم، وأصلها السر والكتمان، بدليل أن هذه المقالة لم يعلم بها المهاجرون شيئا، ولم يعلم بها أهل مكة، إنما كانت حديثا بين رجالات قليلة من الأنصار رضوان الله تعالى عليهم. أما النقد العلني فهو قيام الخطباء والمتكلمين في مجامع الناس، ونشر ذلك بين فئام الناس.

**ثالثًا-** على فرض التسليم أن هذا النقد كان علنا، فإن النبي ﷺ أنكر عليهم هذه المقالة، فقال منكرًا: «ما مقالة بلغتني عنكم؟» فأنكر عليهم المقالة والتحدث بها.

**رابعًا-** على فرض أن النبي ﷺ لم ينكر عليهم، فإن غاية ما يمكن قوله أن النبي ﷺ أقرهم على إنكارهم العلني، والجواب عن هذا: أن الإنكار العلني تعد على الحاكم، والنبي ﷺ عفا عن تعديهم على حقه لمكانتهم وسابقة إسلامهم، وقد قال ﷺ: أقيلو ذوي الهيئات عثراتهم.

**خامسًا-** على فرض دلالة الحادثة على جواز الإنكار العلني، فإن هذه القصة واقعة عين لا عموم لها، فالنبي ﷺ حكم المدينة عشر سنين، ومع ذلك لم يوجد مثل هذه الحادثة في زمنه ﷺ، ولم يقم يوما واحدا خطيب في مجمع الناس يرفع صوته بالإنكار على رسول الله ﷺ.

**سادسًا-** أن الاستدلال بهذه الحادثة من باب الإقرار، والإقرار حجة ما لم يعارض نهييه ﷺ، وقد جاءت الأحاديث الناهية عن الإعلان بالإنكار على الحاكم.

## المسألة الخامسة- استعمال الأدب في نقد الحاكم:

لا بد في مخاطبة الأمراء والحكام استعمال جانب الأدب والرفق واللين، إذ النفوس جبلت على الإصغاء والقبول لهذا النوع من الخطاب، وقد قال الله تعالى لنبي الله موسى وهارون ﴿فَقُولَا لَهُ، قَوْلًا لِّئَلَّا نَلْعَلَهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه: ٤٤] ثم جرعة النقد مرة، والحق ثقيل، والنفوس بطبعها تنفر منه، ولذا احتاج إلى تخفيفه بالخطاب اللين، قال الخطابي رَحِمَهُ اللهُ: وقد كانوا والناس ناس، والزمان زمان، يستبشعون الحق ولا يستمرئون طعم النصح، ويتنكرون لمن يهدي إليهم عيوبهم، ويصدقهم عن أنفسهم، فما ظنك بهم الآن مع فساد الزمان<sup>(١)</sup>، «وقد يبلغ باللين ما يبلغ بالغلظة. ألا ترى أن الرياح تهول أصواتها فيتداخل لها الشجر وتنعطف الأفنان والأغصان، وفي الفرط تنكسر الأغصان، والماء بليته في أصول الشجر يقلعها من أصلها. وإذا كانت الحية مع صعوبتها وسُمِّها وتغيبها في جحرها ترقى بالكلام حتى تستعطف فتخرج، فالإنسان أحرى أن يستمال بلين القول وحسن المنطق، فإذا أردت أن تنتقم ممن يسيء إليك، فكافئه بكل كلمة سوء قالها كلمة جميلة وحسن ثناء عليه»<sup>(٢)</sup>.

قال ابن مفلح: ولا ينكر أحد على سلطان إلا واعظاً له وتخويفاً أو تحذيراً من العاقبة في الدنيا والآخرة فإنه يجب، ويحرم بغير ذلك. ذكره القاضي وغيره<sup>(٣)</sup>.

(١) الخطابي، حمد بن محمد، ت ٣٨٨هـ، العزلة، المطبعة السلفية، القاهرة، ط (١)، ١٣٩٩هـ، ص (٣٨).  
 (٢) الطرطوشي، سراج الملوك ص (٥٠). وقال ابن حزم: الاتساء بالنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في وعظه أهل الجهل والمعاصي والردائل واجب، فمن وعظ بالجفاء والاكفهار فقد أخطأ وتعدى طريقته، وصار في أكثر الأمور مغرباً للموعوظ بالتهادي على أمره، لجاجا، وحردا، ومغايرة للواعظ الجافي، فيكون في وعظه مسيئاً لا محسناً، ومن وعظ ببشر وتبسم ولين وكأنه مشير برأي وخبر عن غير الموعوظ بها يستقبح من الموعوظ، فذلك أبلغ وأنجع في الموعظة ابن حزم، علي بن أحمد، ت ٤٥٦هـ، رسالة في مداواة النفوس، رسائل ابن حزم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط (١)، ١٩٨٠م، (١/٣٨٣).  
 (٣) ابن مفلح، الآداب الشرعية، (١/١٩٦).

وقال الإمام بدر الدين ابن جماعة في حقوق الإمام؛ الحق الرابع: أن يعرف أن له عظيم حقه، وما يجب من تعظيم قدره، فيعامل بما يجب له من الاحترام والإكرام، وما جعل الله - تعالى - له من الإعظام، ولذلك كان العلماء الأعلام من أئمة الإسلام يعظمون حرمتهم ويلبون دعوتهم - مع زهدهم وورعهم وعدم الطمع فيما لديهم، وما يفعله بعض المتتبعين إلى الزهد من قلة الأدب معهم فليس من السنة<sup>(١)</sup>.

#### المسألة السادسة- نقد نواب الحاكم ووزرائه عن طريق الوسائل العلنية:

مما لا شك فيه أن نواب الحاكم ووزرائه يتفاوتون درجة ومكانة، فأصغر موظف في المؤسسة الحاكمة هو نائب عن الحاكم كما أن مدير المدرسة نائب عن الحاكم، ومدير القسم هو نائب عن الحاكم، ورئيس الدائرة، والوزير كل هؤلاء نواب عن الحاكم، والقاعدة أن الفرع له حكم الأصل إلا ما عارض الأصل نفسه، أو أتى عليه بالإبطال، وعليه فكل ما ثبت من الحقوق للحاكم لا شك أنه ثابت لنائبه.

فمنها حق الطاعة، فللنائب على من دونه حق الطاعة، وقد دل على هذا حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: من أطاعني فقد أطاع الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعني، ومن يعص الأمير فقد عصاني.

ومنها: حق التقدير والإجلال، وقد دل على هذا حديث زياد بن كسيب العدوي، قال: كنت مع أبي بكره تحت منبر ابن عامر، وهو يخطب وعليه ثياب رقاق، فقال أبو بلال: انظروا إلى أميرنا يلبس ثياب الفساق، فقال أبو بكره: اسكت، سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «من أهان سلطان الله في الأرض أهانه الله»<sup>(٢)</sup>، وأخرجه

(١) ابن جماعة، محمد بن إبراهيم، ت ٧٣٣هـ، تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، دار الثقافة بتفويض من رئاسة محاكم قطر، قطر، الدوحة، ط (٣)، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ص (٦٣).

(٢) الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، ت ٢٧٩هـ، سنن الترمذي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط (١)، ١٩٩٨م، رقم الحديث: (٢٢٢٤)، وقال: هذا حديث حسن غريب.

ابن أبي عاصم في (السنة)<sup>(١)</sup> وفيه زيادة: السلطان ظل الله في الأرض، فمن أكرمه أكرم الله، ومن أهانه أهانه الله.

ومنها كذلك حق السرية في النقد، قال الشيخ عبد الرحمن بن سعدي رَحِمَهُ اللهُ: وأما النصيحة لأئمة المسلمين، وهم ولائهم من السلطان الأعظم إلى الأمير إلى القاضي إلى جميع من لهم ولاية صغيرة أو كبيرة، فهؤلاء لما كانت مهماتهم وواجباتهم أعظم من غيرهم، وجب لهم من النصيحة بحسب مراتبهم ومقاماتهم<sup>(٢)</sup>.

وقد دل على هذا ما يلي:

أولاً- حديث عياض بن غنم، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، حين كان نائباً لعمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فحين أنكر عليه هشام بن حكيم علانية، قال له عياض بن غنم، سمعت النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: من كانت له نصيحة عند ذي سلطان فلا ييده له علانية.

ثانياً- عن عمرو بن شرحبيل قال: استعمل عمر بن الخطاب سلمان بن ربيعة على القضاء قَبْلَ شُريح، قال: فكنت اختلف معه، فأتي في فريضة، فقال فيها فأخطأ، فقلت: القضاء فيها كذا وكذا، فغضب فرفع ذلك إلى أبي موسى الأشعري، فقال: كان ينبغي لك يا سلمان أن لا تغضب، وكان ينبغي لك يا عمرو أن تُسَارَّهُ في أذنه<sup>(٣)</sup>.

ثالثاً- أن نقد النائب علانية يؤول إلى ما يؤول إليه نقد الحاكم نفسه علانية، وذلك بحسب موقع النائب وقربه من الحاكم وبعده، والخوارج الذين قتلوا عثمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وخرجوا عليه كان أول أمرهم نقد سياسات نواب الحاكم.

(١) ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو، ت ٢٨٧هـ، السنة، دار الصميعي، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط (١)، ١٤١٩هـ رقم (١٠٢٤).

(٢) ابن سعدي، الرياض الناضرة، مجموع مؤلفات ابن سعدي (٩٨/٢٢).

(٣) أخرجه وكيع في أخبار القضاة (١/ ١٨٥)، وأبو نعيم في الحلية (٤/ ١٤٣)، وابن عساكر في التاريخ (٤٦٨/٢١).

وابن الأشعث إنما كان خروجه نقمة على الحجاج، وليس على عبد الملك بن مروان، ثم صار خروجه بعد ذلك على عبد الملك بن مروان.

#### المسألة السابعة- النقد العلني للحاكم أو نوابه بإذن من الحاكم:

في المسائل الماضية كان الحديث عن نقد الحاكم بالوسائل العلنية من دون إذن الحاكم، وقد تقرر المنع من نقد الحاكم بالوسائل العلنية، وذلك لدلالة النصوص الشرعية، مع تأيدها بالنظر العقلي، أما فرض هذه المسألة فيما لو أذن الحاكم بنقده علانية، فهل هذا الإذن يغير شيئاً من الحكم؟

إن من أهم ما يميز السياسة الشرعية هي الواقعية، فهي ليست كغيرها من المبادئ والأفكار والنظريات التي تكون في كثير من حالاتها حبيسة الذهن، فلا وجود لها خارج الذهن، بل هي تنظير خيالي مجرد، ومن هذا المنطلق يقال:

إن إذن الإنسان العادي في أن ينقده الآخرون علانية أمر تأباه الفطرة البشرية، فلا أحد يحب أن يسمع خطأه في الملأ وأمام مجامع الناس، بل كل يود لو أن كلم سراً فيما بينه وبين الناقد، هذا أمر فطري عند جميع البشر، ولا ينكر هذا إلا مكابر، وكلما عظم شأن الإنسان عظم عليه أن ينقده الآخرون علانية، فكيف يتصور أن يصدر من الإنسان مثل هذا الإذن؟!

والحقيقة أن مثل هذا الإذن - في زماننا، وقبل زماننا - ليس له وجود خارج الذهن، وذلك لأمر عدة:

الأمر الأول- أن مثل هذا الإذن لا يوجد إلا إذا أمن استقرار الحكم، وعدم التعدي، بحيث تكون الدولة قوية مهابة، ليس هذا فقط، بل بحيث يكون المجتمع على درجة من الوعي والإدراك بضرورة المحافظة على النظام مهما حصل النقص من قبل المؤسسة الحاكمة، ومهما حصل من الخلاف في نقد الحاكم، وهذا للأسف غير موجود في

واقعنا المعاصر، بل لم يوجد منذ أزمنة بعيدة، فما زال الملك يتأرجح تحت طمع الخوارج، وتحت طمع الدسائس الأجنبية داخل الدولة الإسلامية، وما زال المجتمع يعج بالأفكار التكفيرية والخارجية، التي لا ينقصها سوى بعض التهيج الحماسي، لتقوم ثائرتها على النظام الحاكم، وهذا هو الذي أكد الشارع على النهي عنه والمنع منه.

**الأمر الثاني-** أن مثل هذا الإذن قد يوجد في الواقع المعاصر، لكنه تحت ضغط المؤسسات الأجنبية والغربية الكافرة، والتي تعمل تحت مظلة المنظمات المدنية، كحقوق الإنسان المدعومة بمبادئ الديمقراطية، وذلك لعلم هذه المؤسسات بأن نقد الحاكم علانية يخدم مصالحها هي بالدرجة الأولى، فهو عامل من عوامل زعزعة النظام الحاكم، وعامل من عوامل إيقاف التنمية في الدول العربية والإسلامية، فالشعوب العربية والإسلامية، عاطفية بالدرجة الأولى، سريعة التأثير بنقد الحاكم، لا سيما إذا تمت تعبئته بالخطاب الديني، ولذا فإنها تسعى بكل جهدها لتصدير هذه المبادئ وإلزام الدول العربية والإسلامية بها، فإذا وجد مثل هذا الإذن، فإنه إذن غير مفروح به إلا لمن في قلبه مرض على المجتمع والمؤسسة الحاكمة، ومثل هذا لا يقبل نقده أصلاً.

**الأمر الثالث-** أن هذا الإذن لو وجد من قبل حاكم عادل، حقق لشعبه الرفاهية والتنمية والعدالة، فإن الممارسين لهذا الإذن ليسو على درجة من النزاهة والعدالة والصدق، بل في المجتمعات الإسلامية -اليوم وقبل اليوم منذ مئات السنين- طوائف من الخوارج، والتكفيريين، والمنافقين المتربصين والحاquدين على النظام القائم، وهذا هو الخليفة الراشد ذو النورين، عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أعدل الحكام على وجه الأرض يومئذ، وقد حقق للمسلمين من الرفاهية ما لم تر مثله في زمن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بل ولا زمن أبي بكر ولا في زمن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فمع هذا العدل، ومع تلك الرفاهية والانبساط



فإن الدسائس لم تكف، ولم تتوقف في الإطاحة بهذا الحاكم العادل، بل والتجروء عليه وقتله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شهيداً.

فمن الغباء أن نفترض أن هذا الإذن في ممارسة النقد العلني سوف يقوم به الأشخاص العدول، الصادقون في أفعالهم ومعتقداتهم فقط.

وقد سئل العلامة الشيخ محمد الصالح العثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ عن حكم المظاهرات إذا أذن بها الحاكم، فكان مما قاله رَحِمَهُ اللَّهُ: فالمظاهرات كلها شر سواء أذن فيها الحاكم أو لم يأذن، وإذن بعض الحكام بها ما هي إلا دعاية، وإلا لورجعت إلى ما في قلبه لكان يكرهها أشد الكراهة، لكن يتظاهر بأنه كما يقولون ديموقراطي وأنه قد فتح باب الحرية للناس، وهذا ليس من طريق السلف<sup>(١)</sup>.

فالواقع أن هذا الإذن ليس له وجود، وأما افتراض وجوده فهو كفرض أحدهم جواز الخروج على الحاكم إذا أذن بذلك الحاكم!! أو جواز قتل الحاكم إذا أذن بذلك الحاكم!!

ثم إن الحاكم وغير الحاكم لا يجوز له أن يأذن للغير بالتشهير به، بل كما يجب على الحاكم أن يمنع المعاصي كالخمر والزنا، وغيرها من المحرمات، فإنه واجب عليه غلق باب النقد العلني أيضاً لما يفضي إليه من المفسدة، بل منعه لهذا الباب أولى من منعه للمعاصي والمحرمات، لأن ضرر تلك المعاصي راجع على الفرد، وأما ضرر هذا الإذن فإنه راجع على العامة، وضرر تلك المعاصي أيضاً راجع إلى فساد دين المرء، أما ضرر هذا الإذن فإنه راجع إلى فساد الدين والدنيا.

---

(١) حكم المظاهرات.



فإذا فرض وأذن حاكم من الحكام بشرب الخمر، وأذن بالزنى بالتراضي، وأذن بالفائدة الربوية بالتراضي، فإن الشرع لا يبيح للمسلم الإقدام على شرب الخمر، وإتيان الزنى، وأكل الفائدة الربوية بسبب إذن الحاكم، فكما أن إذن الحاكم لا يغير شيئاً من تلك الأحكام، فإنه كذلك لا يغير شيئاً من إذنه في النقد العلني.

ثم إن إذن الحاكم بالنقد العلني ليس غلقاً لغيره من أنواع الإذن كالمناصحة شفاهاً، وكالكتابة المباشرة عن طريق الرسائل الخاصة، وكالتواصل مع أعضاء المجالس الوطنية، ورجالات الدولة، ولن يعدم المسلم الحريص على إيصال كلمة الحق والنصح ممن يوصل رسالته إلى الحاكم.

### المطلب الثالث- مراعاة المآلات المترتبة على نقد الحاكم:

مما لا شك فيه أن الشريعة الإسلامية - في كثير من المباحث - راعت المآلات المترتبة على التصرفات، ومسألة نقد الحاكم أيضاً من المسائل التي يراعى فيها المآلات المترتبة على النقد، وهذه المآلات يمكن الحديث عنها في نوعين، مآلات بعيدة، يرى البعض أنها بعيدة الوقوع لمجرد نقد الحاكم، ومنها مآلات قريبة الوقوع من خلال عملية نقد الحاكم.

#### المسألة الأولى- المآلات البعيدة:

لاشك أن مآلات الأمور معتبرة عند الشارع الحكيم، فكل ما من شأنه أن يحدث الفوضى والفساد، والإخلال في النظام، فإن الشريعة تمنعه وتحرمه، والمآلات أنواع ودرجات، فهناك مآلات قريبة الوقوع، ومآلات بعيدة الوقوع<sup>(١)</sup>.

فالمآلات البعيدة الوقوع هي فساد النظام، والخروج على الحاكم المسلم، فهذه قد وقع اتفاق أهل السنة على المنع منها، ونصوص العلماء في المنع منها متوافرة، ونقد الحاكم

(١) وليد بن علي الحسين، اعتبار مآلات الأفعال وأثرها الفقهي، دار التدمرية، الرياض، ط(١)، ٢٠٠٨م، (٧٤/١).

علنا قد آل إلى الخروج عليه وقتله كما أثبتته التجارب والأيام، فهذا خليفة المسلمين عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ما زال الكلام فيه حتى جرأهم على الخروج عليه وقتله، قال حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين قتل عثمان: اللهم العن قتلة عثمان، وغزاة عثمان، وشناة عثمان، اللهم إنا كنا نعاتبه ويعاتبنا متى ما كان من قبله يعاتبنا ونعاتبه، فاتخذوا ذلك سلماً إلى الفتنة<sup>(١)</sup>.

قال العلامة زروق في شرح الرسالة: فلا يجوز لأحد اليوم أن يعترض للأمر العامة، بل يقتصر بالإنكار على عياله وخاصته بقدر ما يقتضيه العرف، وينكر في العموم ما لا يتوهم فيه بأمر يغير قلوب الأمراء، فقد قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «المؤمن لا يذل نفسه» قيل لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فما معنى ذلك؟ قال يتعرض للسلطان وليس له منه النصف، ثم إن كان قادراً على ذلك لم يتمكن منه إلا بفساد النظام، وذلك محرم إجماعاً<sup>(٢)</sup>.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: فإن من المحرمات ما لو نهى عنه حصل ما هو أشد تحريماً منه لم ينه عنه، ولم يبيحه أيضاً، ولهذا لا يجوز إنكار المنكر بما هو أنكر منه، ولهذا حرم الخروج على ولاة الأمر بالسيف لأجل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لأن ما يحصل بذلك من فعل المحرمات وترك واجب، أعظم مما يحصل بفعلهم المنكر والذنوب<sup>(٣)</sup>.

#### المسألة الثانية- المآلات القريبة:

وهناك مآلات قريبة لم يتكلم عنها الفقهاء كثيراً، لكنها سبيل للمآلات الكبيرة، وهي في الأغلب مترادفة مع نقد الحاكم بغير الطريقة المرضية:

(١) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، (٤/٣٠٧).

(٢) زروق، أحمد بن محمد، ت ٨٩٩م، شرح الرسالة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ٢٠٠٦م، ص (٤٣١).

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (١٤/٤٧٢).

فمنها: إسقاط هيبة الدولة.

فالدولة لا بد من اتصافها بالهبة في نظر الرعية، فإذا لم يكن للدولة هبة في نظر الرعية، فسدت الرعية، وفسدت الدولة، ولم يمكن إقامة الحدود، ولا إيصال الحقوق، وقد قال الله تعالى في كتابه: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَا أُولِيَ الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٩] فجعل في القصاص حياة للبشرية، وهذا القصاص بالطبع لا يمكن إقامته إلا في ظل وجود الدولة المهيبة، أما الدولة التي ليست ذات هبة فإنه لا يمكن لها أن تقيم القصاص وتوصل الحقوق، ولأجل ذا لم يتمكن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من إقامة القصاص من قتلة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لعدم وجود الدولة القوية المهيبة، فإقامة الحدود، وإيصال الحقوق متلازم مع وجود الهبة للدولة، وإذا كان في القصاص حياة للبشرية، ففي الهبة أيضاً حياة للبشرية أيضاً، وقد صدق سهل بن عبد الله التستري رَحِمَهُ اللَّهُ حيث يقول: لا يزال الناس بخير ما عظموا السلطان والعلماء، فإن عظموا هذين أصلح الله دنياهم وأخراهم، وإن استخفوا بهذين أفسدوا دنياهم وأخراهم<sup>(١)</sup>، وقد جاءت الأحكام الشرعية الآمرة بتعزيز هبة الدولة، وحرمة انتهاكها أو إسقاطها، وذلك بطرق متعددة:

أولها- الأمر المباشر بتعظيم الحاكم وإجلاله وتوقيره، فعن معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: خمس من فعل واحدة منهن كان ضامناً على الله عز وجل، وذكر منها: أو دخل إلى إمامه يريد تعزيره وتوقيره<sup>(٢)</sup>.

الثاني- النهي عن كل ما يؤدي إلى إهانة الحاكم، وإسقاط مكانتهم، عن حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «من فارق الجماعة واستندل بالإمارة لقي الله ولا وجه له

(١) القرطبي، محمد بن أحمد، ت ٦٧١هـ، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط (٢)، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م، (٥/٢٦٠).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤١٢/٣٦)، وابن أبي عاصم في السنة (١٠٢١)، وصححه الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ.

عنده<sup>(١)</sup>، وعن حذيفة بن اليمان، قال: لا يمشين رجل منكم شبرًا إلى ذي سلطان ليزله، فلا والله لا يزال قوم أذلوا السلطان أذلاء إلى يوم القيامة<sup>(٢)</sup>.

وكان من سياسة الفاروق عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تعليم الرعية هيبة السلطان، فقد أخرج ابن سعد في الطبقات: أن عمر أُتي بهال، فجعل يقسمه بين الناس، فازدحموا عليه، فأقبل سعد بن أبي وقاص يزاحم الناس حتى خلص إليه، فعلاه عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالدرّة، وقال: أنك أقبلت لا تهاب سلطان الله في الأرض، فأحببت أن أعلمك أن سلطان الله لن يهابك<sup>(٣)</sup>.

ولما قدم عمر الشام، تلقاه معاوية في موكب عظيم؛ فلما دنا منه قال له عمر: أنت صاحب الموكب العظيم؟ قال: نعم يا أمير المؤمنين. قال: مع ما يبلغني من طول وقوف ذوي الحاجات ببابك؟ قال: مع ما يبلغك من ذاك. قال: ولم تفعل هذا؟ قال: نحن بأرض جواسيس العدو بها كثير، فيجب أن نظهر من عز السلطان ما نرهّبهم به؛ فإن أمرتني فعلت، وإن نهيتني انتهيت، فقال عمر: يا معاوية، ما أسألك عن شيء، إلا تركتني في مثل رواجب الضرر؛ لئن كان ما قلت حقًا، إنه لرأي أريب، ولئن كان باطلاً، إنها لخدعة أديب. قال: فمرني يا أمير المؤمنين. قال: لا أمرك ولا أنهاك. فقال رجل: يا أمير المؤمنين، ما أحسن ما صدر الفتى عما أوردته فيه. فقال عمر: لحسن مصادره وموارده جشمناه ما جشمناه<sup>(٤)</sup>، فهيبة الدولة مصلحة يجب الحفاظ عليها، إذ بتحققها تتحقق مصالح الدين والدنيا، وبذهابها يكون ذهاب الدين والدنيا، قال القرافي رَحِمَهُ اللَّهُ: ضبط المصالح العامة

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣٨ / ٣٢٠) وإسناده حسن.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٧٤٤٨) إسناده صحيح، رجاله ثقات، وأخرجه أبو عمرو الداني في الفتن (١٢٩) من طريق آخر.

(٣) أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣ / ٢٨٧)، ومن طريقه الطبري (٤ / ٢١٢).

(٤) ابن عساكر، تاريخ دمشق (٥٩ / ١١٢).

واجب، ولا ينضبط إلا بعظمة الأئمة في نفس الرعية، ومتى اختلفت عليهم أو أهينوا تعذرت المصلحة<sup>(١)</sup>.

والرد علنا على الحاكم ينتج عنه سقوط الهيبة، وزوال الحشمة، ولذا قال الغزالي رَحِمَهُ اللهُ: وأما الرعية مع السلطان فالأمر فيها أشد من الولد فليس لها معه إلا التعريف والنصح، فأما الرتبة الثالثة ففيها نظر من حيث إن الهجوم على أخذ الأموال من خزانته وردها إلى الملاك، وعلى تحليل الخيوط من ثيابه الحرير وكسر آنية الخمر في بيته يكاد يفضي إلى خرق هيئته وإسقاط حشمته، وذلك محذور ورد النهي عنه كما ورد النهي عن السكوت على المنكر، فقد تعارض فيه أيضاً محذوران والأمر فيه موكول إلى اجتهاد منشؤه النظر في تفاحش المنكر، ومقدار ما يسقط من حشمته بسبب الهجوم عليه وذلك مما لا يمكن ضبطه<sup>(٢)</sup>.

ومنها: سب الحكام، فالتقد علنا يؤدي إلى سب الحكام، وهو أمر زائد على مجرد النقد، هو محرم جاء النهي عنه من السلف رَحِمَهُمُ اللهُ، كما قال أنس بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: نهانا كبراًؤنا من أصحاب محمد، قالوا: لا تسبوا أمراءكم<sup>(٣)</sup>.

ومنها بغض الحكام. فقد جاءت الشريعة بالنهي عن بغض الحكام، ففي صحيح مسلم من حديث عوف بن مالك، عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: « خيار أئمتكم الذين

(١) القرافي، أحمد بن إدريس، ت ٦٨٤هـ، الذخيرة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط(١)، ١٩٩٤م، (١٣/ ٢٣٤)، وذكر رَحِمَهُ اللهُ في الفرق بين ما يكون من تصرفات الحاكم فتياً يجوز المخالفة فيها، وبين ما يكون حكماً لا يجوز المخالفة فيها، فذكر من الفتيا التي يجوز أن يخالف فيها الإمام إقامة الجمعة بغير إذن الإمام، فيجوز أن تقام ولو بدون إذن الإمام، قال القرافي رَحِمَهُ اللهُ: إلا أن يكون في ذلك صورة المشاقة، وخرق أبهة الولاية، وإظهار العناد والمخالفة فتمنع إقامتها بغير أمره لأجل ذلك. القرافي، أحمد بن إدريس، ت ٦٨٤هـ، الفروق، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(١)، ٢٠٠٣م، (٤/ ٩٥).

(٢) الغزالي، إحياء علوم الدين (٢/ ٣١٨).

(٣) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (١٠١٥)، والبيهقي في شعب الإيمان (٧١١٧)، وإسناده جيد رجاله ثقات.

تحبونهم ويحبونكم، وتصلون عليهم ويصلون عليكم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم، قيل يا رسول الله، أفلا نناذبهم بالسيف؟ قال: لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، وإذا رأيتم من ولاتكم شيئاً تكرهونه، فاكرهوا عمله، ولا تنزعوا يداً من طاعة.

فقوله: «فاكرهوا عمله» صرف لهم عن كراهة شخص الحاكم إلى كراهة عمله، وأما قوله: «تبغضونهم ويبغضونكم» فليس فيه جواز بغضهم، لأن ذلك خرج مخرج الإخبار، كما أن لعنهم لا يجوز لأن قوله: تلعنونهم ويلعنونكم خرج مخرج الإخبار، قال الصنعاني في شرح الحديث: وليس فيه دليل على جواز لعن أئمة الجور، فإنه إنما ساقه إخباراً بما يكون، ولا دليل على إباحة ذلك<sup>(١)</sup>، وقال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ: وهذه المسألة من أخطر ما يكون على العامة وعلى ولادة الأمور وعلى الجميع؛ لأن الناس إذا شحنت قلوبهم ببغض ولادة الأمر فسدوا وصاروا يتمردون على أمره ويخالفونه، ويرون الحسنة منه سيئة، وينشرون السيئات ويخفون الحسنات<sup>(٢)</sup>.

وقال رَحِمَهُ اللهُ: أما أن يصبَّ جام غيرته على ولادة الأمور، من أجل أن يوغر صدور الناس عليهم، فيحصل بذلك الشر والفساد؛ فهذا لا شك أنه خلاف الصواب، وحيدة عن الجادة السليمة، ولا يخفى عليكم جميعاً ما حصل من الفتن العظيمة في زمن علي بن أبي طالب، بل في زمن عثمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فما حصل من الشر والفساد، واستحلال النفوس والأموال؛ بسبب هذا؛ لأن مستعظم النار من مستصغر الشرر...

وإذا فرضنا -على التقدير البعيد- أن ولي الأمر كافر، فهل يعني ذلك أن نوغر صدور الناس عليه حتى يحصل التمرد، والفوضى، والقتال؟! لا، هذا غلط، ولا شك في

(١) الصنعاني، التنوير شرح الجامع الصغير (٥/٥٣٣).

(٢) ابن عثيمين، لقاء الباب المفتوح، مكتبة دار البصيرة، مصر، الإسكندرية (٣/٢٥٥).



ذلك، فالمصلحة التي يريد هذا لا يمكن أن تحصل بهذا الطريق، بل يحصل بذلك مفسد عظيمة؛ لأنه -مثلاً- إذا قام طائفة من الناس على ولي الأمر في البلاد، وعند ولي الأمر من القوة والسلطة ما ليس عند هؤلاء، ما الذي يكون؟ هل تغلب هذه الفئة القليلة؟ لا تغلب، بل بالعكس، يحصل الشر والفوضى والفساد، ولا تستقيم الأمور<sup>(١)</sup>.

وهذه المآلات يجب حسمها وقطعها أبداً، لأن الحفاظ على النظام والدولة وبقاء السلطة قائمة من أعظم مقاصد الدين والدنيا، فإذا كان نقد الحاكم يفضي إلى انحلال النظام فإنه ممنوع.

#### المسألة الثالثة- مراعاة المدرسة الليبرالية مآلات حرية التعبير:

إن الحفاظ على النظام العام ليس فقط شرعة محمدية، بل هي شرعة تقرها جميع العقول السليمة، والفطر المستقيمة، بل حتى المدرسة الليبرالية تضع حدوداً للحرية الإنسانية، فالحرية الفردية لا تبرر إسقاط النظام، وكذلك النظرية الليبرالية وما تفرع عنها من نظم وقوانين، فإنها تقيد هذه الحرية بما تؤول وتنتهي إليه، ولذا فقد جاء في القوانين والنظم تقييد حرية التعبير عن الرأي إذا كان يؤدي إلى الإخلال بالنظام العام، فإذا كانت الحرية تفضي إلى إفساد النظام العام، أو «مُثل الجماعة العليا، وأمنها السياسي والاقتصادي، والاجتماعي»<sup>(٢)</sup>.

ولذا جاء في المادة رقم (١٠) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان: بالنظر إلى أن ممارسة هذه الحريات تنطوي على واجبات ومسؤوليات، فمن الجائز إخضاعها لشكليات أو شروط أو قيود أو عقوبات ينص عليها القانون تكون ضرورية في مجتمع ديمقراطي، وفي صالح الأمن القومي أو سلامة الأراضي، أو أمان الجمهورية، ولمنع الاضطرابات،

(١) ابن عثيمين، لقاء الباب المفتوح (٤/ ٢٣٠).

(٢) بسيوني، كامل عبد السميع، حرية الرأي في الإسلام والمذاهب السياسية المعاصرة، رسالة دكتوراة مقدمة لجامعة عين شمس، كلية الحقوق، ١٩٩٥ م، ص (١٧٨).



أو ارتكاب الجرائم، أو لحماية الصحة، أو الآداب العامة، أو لحماية سمعة الآخرين، أو حقوقهم، لومنع إفشاء معلومات قصد بها أن تظل سرية، أو للحفاظ على سلطة القضاء وحياده<sup>(١)</sup>.

وفي الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، الموقعة ٢٢ / ١١ / ١٩٦٩ م، المادة رقم (١٣)، الفقرة (١): لكل إنسان الحق في حرية الفكر والتعبير، الفقرة ٢: لا يجوز أن تخضع ممارسة الحق المنصوص عليه في الفقرة السابقة لرقابة مسبقة، بل يمكن أن تكون موضوعا لفرض مسؤولية لاحقة يحددها القانون صراحة وتكون ضرورية من أجل ضمان: أ - احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم. ب - حماية الأمن القومي، أو النظام العام، أو الصحة العامة، أو الأخلاق العامة<sup>(٢)</sup>.

وجاء في القانون الفرنسي لعام ١٧٨٩، المادة رقم (١٠): يجب الامتناع عن إزعاج أي إنسان بسبب آرائه حتى الدينية، ما دام التعبير عنها لا يعكر النظام العام، المرتكز على القانون<sup>(٣)</sup>، وأكد هذه المبادئ الدستور الفرنسي الحالي لعام ١٩٥٨ كما أكدها المجلس الدستوري الفرنسي في قراره الصادر في ٢٧ تموز ١٩٨٢ م، وأضاف إليها تفسيراً أوسع: ضرورة التوفيق بين حرية إيصال الآراء والأفكار وبين المبادئ الأخرى ذات القيمة الدستورية، وهي مبادئ حماية النظام العام واحترام حرية الآخرين، وصيانة الخصوصية

(١) ديفيد ويسبرودت، جون فيتزباتريك، فرانك نيومان، مارك هوفمان، ماري رامسي، مختارات من أدوات حقوق الإنسان الدولية، وبلوغرافيا للبحث في القانون الدولي لحقوق الإنسان ص (٤٣٠).

(٢) ديفيد ويسبرودت، جون فيتزباتريك، فرانك نيومان، مارك هوفمان، ماري رامسي، مختارات من أدوات حقوق الإنسان الدولية، وبلوغرافيا للبحث في القانون الدولي لحقوق الإنسان ص (٣٥٤).

(٣) سعيغان، أحمد سليم، الحريات العامة وحقوق الإنسان، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط (١)، ٢٠١٠ م، (٢ / ١٣٤).

التعددية لتيارات التعبير الاجتماعية والثقافية التي يمكن لأشكال الاتصال السمعي- البصري بداعي نفوذها الكبير أن تنال منها<sup>(١)</sup>.

وفي القانون الفرنسي «لا يمكن لاحقة أي شخص جزائيا بسبب آرائه، أو بسبب التعبير عن هذه الآراء، إلا أنه توجد عدة نصوص تشكل خرقاً لهذا المبدأ، وتؤسس انتهاكات تتشابه مع جرائم المعارضين لها: قانون ٢٩ تموز ١٨٨١ الذي يعاقب الصياح والغناء التحريضي في الأماكن أو في الاجتماعات العامة، وقانون ٢٨ تموز ١٨٩٤ الذي يعاقب الدعوة للتمرد، أو عدم الطاعة، بهدف الدعاية الفوضوية»<sup>(٢)</sup>.

«وفي القانون اللبناني، فالتعبير عن الرأي يكون مطلقاً طالما لم يمس أو يتعرض للغير بالتحقير، والذم، والقدح، والجهل في حالة من كان في اجتماع ليس له طابع الاجتماع الخاص، بصياح أو أناشيد الشغب، أو إبراز شارة من الشارات في حالات يضطرب معها الأمن العام، كما أن قانون المطبوعات اللبناني يعاقب المطبوعات التي تنشر مخالفات بحق الدولة، أو المس بكرامة الرؤساء، أو التحريض على ارتكاب الجرائم، وإثارة النعرات، وتعريض سلامة الدولة»<sup>(٣)</sup>.

#### المطلب الرابع- الغاية من نقد الحاكم:

نقد الحاكم في الشريعة الإسلامية هو أحد صور الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذا العمل من أعظم أعمال المؤمنين التي يتقربون بها إلى رب العالمين، كما أنه نوع من الجهاد في سبيل الله، إذ يقصد القائم به إقامة دين الله تعالى، وتحصيل المصالح وتكثيرها، ودفع المفاسد وتقليلها، ولذا كان الواجب على القائم بهذا العمل أن يتحلى بالإخلاص فيه، وأن يتبغى به وجه الله، يقول النبي ﷺ: «بشر هذه الأمة بالسنة، والرفعة،

(١) المصدر السابق (٢/ ١٣٥).

(٢) سعيان، الحريات العامة وحقوق الإنسان (٢ / ١٤١).

(٣) المصدر السابق، بتصرف (٢ / ١٤٤).

والنصر، والتمكين في الأرض، ومن عمل منهم عمل الآخرة للدنيا لم يكن له في الآخرة نصيب»<sup>(١)</sup>، والأحاديث في اشتراط الإخلاص كثيرة، فالدافع لنقد الحاكم ليس مصلحة شخصية، أو حزبية، أو غرضاً دنيوياً، بل في الصحيح عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة، ولا يزكيهم، ولهم عذاب أليم؛ رجل كان له فضل ماء بالطريق فمنعه من ابن السبيل، ورجل بايع إماماً لا يبايعه إلا لدنيا، فإن أعطاه منها رضي وإن لم يعطه منها سخط، ورجل أقام سلعته بعد العصر، فقال والله الذي لا إله غيره لقد أعطيت بها كذا وكذا، فصدقه رجل»<sup>(٢)</sup>.

والمخلص في عمله له علامات تدل على إرادته وجه الله تعالى، كما أن المرائي لعمله علامات يمكن للناس معرفة ما تخفيه القلوب وتكنه الضمائر، قال ابن النحاس: الداخل على الأمراء والسلطان لقصد الإنكار والوعظ يجب عليه أن يكون قصده في ذلك خالصاً لله تعالى، فإنه قد يقدم على هذا وإنما قصده أن يكون كلامه سبباً لتعرفه بالسلطان، وطلب المنزلة عنده، أو يكون قصده طلب المحمدة من الناس، وإطلاق ألسنتهم بالثناء عليه، والشكر لصنيعه وتعمير قلوبهم بتوقيره عندهم وتعظيمه، وأن يقال عنه إنه أغلظ للسلطان وأقدم عليه بالكلام ولم يبال، فيصير معظماً عند الناس، ويخشاه أبناء جنسه إلى غير ذلك من المقاصد التي لا تنحصر لتنوع الأغراض، وهذه مزلة عظيمة يجب التفظن لها، والتنبه عليها، وتحقيق القصد قبل الوقوع فيها، وإلا فربما ناله مكروه في الدنيا وهو فيه غير مأجور، بل آثم مأزور، وربما أفضى ذلك إلى قتله فقتل عاصياً، وهو يظن أنه أفضل الشهداء، وإنما يبعث الناس يوم القيامة على نياتهم، وقد قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعبد الله بن عمرو: «يا عبد الله بن عمرو، إن قاتلت صابراً محتسباً بعثك الله صابراً

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند (١٤٦/٣٥) من حديث أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه الضياء في المختارة (١١٥٣)، والحاكم في المستدرک (٣١١/٤)، والشيخ الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٢٣).

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح (٢٣٥٨).

محتسباً، وإن قاتلت مرأياً مكاثراً بعثك الله مرأياً مكاثراً»، وقال أبو سليمان الداراني رَحِمَهُ اللهُ: سمعت بعض الخلفاء يقول كلاماً فأردت أن أنكر عليه، وعلمت أني أقتل ولم يمنعني القتل، ولكن كان في ملأ من الناس، فخشيت أن يعتريني التزين للناس، فأقتل من غير إخلاص في الفعل.

فليحقق الإنسان قصده ويحرر نيته، ويحاسب نفسه قبل يوم التلاق، يوم هم بارزون لا يخفى على الله منهم شيء، يوم تبلى السرائر فما له من قوة ولا ناصر، وليعلم أن المحاسب لا يعزب عن علمه مثقال ذرة، وأنه يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور.

وقد روى أبو داود والنسائي أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال إن الله لا يقبل من العمل إلا ما كان خالصاً وابتغي به وجهه، فإن قلت: فأَي شيء يميز النية المصالحة الصالحة من المشوبة الفاسدة؟ ما العلامة في ذلك والمعيار في صحته؟

قلت - ابن النجار - : محك الاعتبار في ذلك أن يرى المنكر نفسه كالمكره على هذا الفعل، كالمتكلف له والمتجشم المشقة فيه، ويود أن لو تصدى لهذا الفعل غيره وكفاه الله به، ويجب أن لا يعلم به أحد من الناس اكتفاء بعلم الله تعالى وإطلاعه عليه، ويختار الكلام مع السلطان في الخلوة على الكلام معه على رؤوس الأشهاد، بل يود لو كلمه سرا، ونصحه خفية من غير ثالث لهما، ويكره أن يقال عنه أو يحكى ما اتفق له وأن يشتهر بذلك بين العامة، بل لو أثر كلامه وغير المنكر بقوله ثم اشتهر عند الناس نسبة ذلك إلى غيره لما شق عليه ذلك، إذ في علم الله بحقيقة الحال كفاية، وهو المجازي كل أحد بعمله، ويكون قصده زوال المنكر على أي وجه كان، ولو حصل له مع زواله ازداء وسب وتغليظ وكلام وذم بين الناس أو إعراض وهجر ممن عادته المودة له والإقبال عليه وغير ذلك من الأحوال التي تكرهها النفوس وتنفر منها الطباع، وإن كان في إنكاره تعرض للقتل، فتراه لا يفرق بين أن يقتل سراً أو في ملأ بين الناس، إذ كان قصده وجه الله تعالى

لا أن يذكر بذلك، فهذه كلها من علامات الإخلاص وحسن القصد وابتغاء وجه الله تعالى والدار الآخرة.

وأما غير المخلص فبضد ذلك كله، فيرى عند نفسه نشاطا إلى هذا الفعل وإقبالا عليه وسرورا به، محب أن يكون جهرا في ملأ من الناس، لا سرا، ويجب أن يحكى عنه ذلك، وأن يشتهر به، وأن يحمد عليه، حتى لو نسب زوال المنكر إلى غيره لقامت قيامته، بل تراه ينقضي عمره وهو يحكي ما اتفق له وما قال وما قيل له متبجحا بذلك بين أقرانه وأبناء جنسه، وربما زاد في القصة ونقص، ولو سبقه غيره إلى ما كان هو عزم عليه من ذلك ورجع السلطان إلى قوله لثقل عليه ذلك أو شق عليه وكان عنده بمنزلة الذبح وربما يقول لمن يطلع على نيته: كنت عزمت على أن أدخل على السلطان فأقول له كذا وكذا، ولكن سبقني فلان، ولكنه لم يتكلم كما ينبغي، ولو دخلت لقلت كذا ولفعلت كذا، وأيضا فتراه يحب إقبال السلطان عليه وتعظيمه له، ولو لم ياتر بما أمره ولم ينته عما نهاه، ليخرج من عنده قائم الجاه، سرور القلب، معظما عند الرعية، ويشق عليه إعراض السلطان عنه، وخط منزلته عنده، وعدم انصرافه في الكلام له، وذم الناس له على ما فعل ولو دفع زوال المنكر، فهذه كلها علامات تدل على سوء القصد وفساد النية، وعدم الإخلاص، فتحبط الأجر وتوجب المقت من الله، والإعراض يوم الجزاء، وترد صاحبها بالهوان والخسران يوم تشتد الحاجة إلى النقيز والقطمير ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (٧) ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ (١).

أما المدرسة الليبرالية فإنها لا تراعي هذه القيم والمبادئ، بل نقد الحاكم راجع إلى أهواء البشر وإراداتهم.

(١) ابن النحاس، تنبيه الغافلين ص (٧٤).

## المطلب الخامس - موضوعات نقد الحاكم:

لقد دلت نصوص الشريعة على وجوب طاعة الحاكم في مواضع الاجتهاد، التي لا تخالف نصاً صريحاً أو إجماعاً، فإذا أمر بأمر من مسائل الاجتهاد، فإن الواجب على عامة الرعية الطاعة، ولا يجوز لهم الإنكار عليه لكونهم يخالفونه الرأي والاجتهاد، قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ: لا ينبغي للفقهاء أن يحمل الناس على مذهبه، ولا يشدد عليهم<sup>(١)</sup>، وقال سفيان الثوري رَحِمَهُ اللهُ: ما اختلف فيه الفقهاء فلا أنهى أحداً عنه من إخواني أن يأخذ به، وقال أيضاً: إذا رأيت الرجل يعمل العمل قد اختلف فيه وأنت ترى غيره فلا تنهه<sup>(٢)</sup>، وقال الغزالي: كل ما هو اجتهاد فلا حسبة<sup>(٣)</sup>، وقال الماوردي: ما اختلف الناس في حظره وإباحته فلا مدخل له في إنكاره، إلا أن يكون مما ضعف الخلاف فيه، وكان ذريعة إلى محذور متفق عليه<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن مفلح: وإن دعا الإمام العامة إلى شيء، وأفتى العلماء بتحريمه امتنعوا منه، وإن قالوا: هو مختلف فيه، وقال الإمام يجب، لزمهم طاعته كما يجب طاعته في الحكم<sup>(٥)</sup>.

وهذا مما تخالف فيه الشريعة الإسلامية المدرسة الليبرالية التي ترى من حق بني الإنسان الاعتراض على سياسة الحاكم والتعبير عن الرأي مهما كان نوع الخلاف.

(١) ابن مفلح، الآداب الشرعية (١/١٨٩).

(٢) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، الفقيه والمتفقه، دار ابن الجوزي، الرياض، ط (١)، ١٤١٧هـ، (٢/١٣٥).

(٣) الغزالي، إحياء علوم الدين (٢/٤٧٠).

(٤) الماوردي، علي بن محمد، ت ٤٥٠هـ، الأحكام السلطانية، دار ابن قتيبة، الكويت، ط (١)، ١٩٨٩م، ص (٣٩٢).

(٥) ابن مفلح، الآداب الشرعية (١/٢٢٤). وانظر (١/٢٢٧).



## الخاتمة

ظهر مما سبق أن الشريعة الإسلامية تحرص على إصلاح الحاكم والمحكوم، وإصلاح الحاكم نوع من النصيحة التي أخذها الله تعالى على عباده، وأمر بها رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، غير أن الإصلاح ينبغي أن يكون بالطريقة الصحيحة، أما إصلاح في ظاهره ينتج عنه فساد فليس هو بإصلاح، والعبرة ليست بالبدايات، وإنما بالنهايات وما تؤول إليه الأحداث، ولذا راعت الشريعة الإسلامية في نقد الحاكم ما يلي:

- أن يكون القائم بالنصيحة من أهله، وذلك كي يكون موافقاً للصواب، ويكون أقرب إلى القبول من الرد، والأصل في ذلك أن يكون المتقدم بها من أهل العلم العارفين بالشريعة الإسلامية والعارفين بالسياسات الحكمية التي يجب أن تتبع.

- أن تكون النصيحة بالوسيلة الطيبة، والرفق، واللين، والخطاب المقبول، وذلك لكي يكون الخطاب مقبولاً لدى الحاكم، إذ ليس المقصود من الخطاب مجرد سرده وإلقائه، بل أن يكون مقبولاً، وأن تنتج آثاره وتترتب عليه ثمراته.

- ومن هذا المنطلق يجب أن تكون النصيحة بعيدة عن الدعاية والإعلام والقليل والقال، وأن يقدم النقد مباشرة إلى الحاكم، فإن كان حقاً وجب عليه قبوله، وإن كان النقد ليس في محله أمكنه أن يدافع عن نفسه وأن يرد نقد الناقد، وأما قيام الناقد بالنقد في المجالس والمنابر ووسائل الإعلام فليس موافقاً لشريعة الإسلام.

- أن يكون نقد الحاكم في المسائل المتفق عليها والمجمع عليها بين علماء الشريعة، أما المسائل الاجتهادية التي للاجتهاد فيها مجال، فلا يجوز التقدم بنقد الحاكم عليها، لأن الاجتهاد باب واسع لا يجب الإلزام فيه، بل قول الحاكم فيه يكون ملزماً لغيره.

والله تعالى أسأله القبول والتوفيق في القول والعمل

وصلّى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.



## فَهْرَس

|                                                                                         |      |
|-----------------------------------------------------------------------------------------|------|
| المقدمة.....                                                                            | ١٠٢٧ |
| المبحث الأول- النقد ، تعريفه وحكمه.....                                                 | ١٠٣٢ |
| المبحث الثاني- ضوابط نقد الحاكم في الشريعة الإسلامية مقارنة بالمدرسة<br>الليبرالية..... | ١٠٣٦ |
| المطلب الأول- نقد الحاكم من حيث أهلية الناقد.....                                       | ١٠٣٨ |
| المطلب الثاني- المسائل المستخدمة في نقد الحاكم.....                                     | ١٠٤٨ |
| المطلب الثالث- المآلات المترتبة على نقد الحاكم.....                                     | ١٠٨٨ |
| المطلب الرابع- الغاية من نقد الحاكم.....                                                | ١٠٩٦ |
| المطلب الخامس- موضوعات نقد الحاكم.....                                                  | ١١٠٠ |
| الخاتمة.....                                                                            | ١١٠١ |
| الفهرس.....                                                                             | ١١٠٢ |

